الموسم الثاني
للانصات المركزي

جلال طالباني: التطهير العرقي ومخاطره على الوحدة الوطنية العراقية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الخميس
2023/02/09
No. : 7759

المرافعة التاريخية

حقائق عن كوردستانية كركوك وتأسيس الدولة العراقية

مام جلال: التآخي بين مكونات كركوك وانصاف التاريخ وحقوق الكورد المشروعة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- في ذكرى المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال حول كركوك
- جلال طالباني :التطهير العرقي ومخاطره على الوحدة الوطنية العراقية
- محمد شيخ عثمان: قضية كركوك ومراحل ولادة المادة 140
- كاروان أنور : كركوك بين حقائق الوثائق وزيف الادعاءات
- القضاء العراقي: النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية
- رئيس الجمهورية: الإهتمام بالشعوب وإيقاف السياسات العقابية
- رئيس الجمهورية: أهمية حل القضايا والمطالب سلمياً وتحت سقف الدستور
- مجلس الوزراء العراقي يثبت سعر الدينار امام الدولار الامريكي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد شياع السوداني: العراق - الإمارات.. رؤى اقتصادية نحو ازدهار المنطقة
- هادي عزيز علي: الفساد يعطل قوة نفاذ القواعد القانونية
- وجدان عبدالعزيز: الديمقراطيّة وتجربة العراق

فاجعة الزلزال في تركيا وسوريا

- تقرير موسع..حصيلة ثقيلة للضحايا وعمليات الإنقاذ تدخل مرحلة حاسمة
- د. محمد نورالدين: تركيا في قلب الزلزال العظيم
- شفان إبراهيم: الزلزال وغصّة الموت في الشمال السوري
- زلزال تركيا وسوريا سيغير قواعد السياسة بالشرق الأوسط

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- بايدن يوجه تحذيرات ورسائل للداخل والخارج
- إستراتيجية أميركية جديدة لمواجهة الصين في الشرق الأوسط

العدد: 7759... 2023-02-09

في ذكرى المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال حول كركوك

*المرصد..فريق الرصد والمتابعة

قبل ١٩ عاما وفي كلمة تأريخية له خلال اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩، دعا السيد جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني عضو الهيئة الرئاسية لمجلس الحكم، الى إعادة الكرد والتركمان الذين رحلهم نظام صدام حسين من مدينة كركوك واجراء استفتاء لتحديد هويتها.

وأثبت الرئيس طالباني عبر الوثائق والخرائط بأن مدينة كركوك جزء من اقليم كردستان لكنه أكد مع ذلك انه لايطالب بضمها الى الاقليم في الوقت الحاضر بل بشكل يحفظ التآخي بين مكوناتها وينصف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة.

وشـدد طالباني على ضـرورة تثبيت حقوق شعب كردستان في قانون ادارة الدولة الذي يناقشه المجلس حاليا مبتدئا بعرض الحقائق عن وجود شعب باسم شعب كردستان منقسم على اربع دول وهي تركيا والعراق وايران وسوريا وقال انه تم الحاق الشعب الكردستاني بالدولة العراقية عام ١٩٢٥ بقرار من عصبة الامم ونقل عن لسان ادمونز ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامم للنظر في مصير مستقبل ولاية الموصل الشمالية آنذاك قوله «تم الحاق كردستان الجنوبية بالعراق بعدة شروط منها: ان يكون الاداريون في هذه المنطقة الكردستانية من الكرد وان يكون اللغة الكردية لغة رسمية وابقاء وضع كردستان على ما هو عليه واضاف بان ادمونز عمل على محو الصبغة الكردستانية من لواء كركوك ووصف ذلك بانه انتهاك صارخ للتعهدات التي قطعت لعصبة الامم من قبل العراق وبريطانيا».

واضاف ان التعهدات التي اعطيت للشعب الكردي لم

تنفذ وانما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا ووصل الامر الى التطهير العرقي وترحيل الكرد والتركمان من لواء كركوك وتوطين العرب مكانهم في زمن صدام حسين واكد على حقوق التركمان والكرد « في عودة المرحلين منهم الى ديار آبائهم واجدادهم في المناطق التي تم ترحيلهم منها « كما نقل عنه موقع الاتحاد على الانترنيت الاربعاء.

وفي جانب آخر من حديثه قرأ طالباني جانبا من اعلان لجنة عصبة الامم حول حدود العراق والتي قال إنها لم تتخط ابداً حدود العراق جبل حمرين وتبدأ حدود كردستان من جبل حمرين على الرغم من وجدود بعض التركمان في مدنها، ومن ثم اشار مام جلال الى كتاب مشكلة الموصل والذي جاء فيه كردستان ليس جزءاً من العراق او من الاناضول.

واشار ايضاً الى كتاب قاموس الأعلام وقرأ الفقرة التي تقول: ان ثلاثة ارباع كركوك من الكرد، ووضع خارطة تاريخية كبيرة للسلطات العثمانية على طاولة مجلس الحكم والتي تم تحديد موقع كركوك ضمن حدود كردستان في هذه الخارطة، وقال طالباني: نحن لا نطالب حالياً بضم كركوك الى كردستان العراق بل نطالب باعادة المرحلين من الكرد والتركمان الى أماكنهم الاصلية في كركوك وعودة العرب الذين استوطنهم النظام البائد في كركوك الى اماكنهم في وسط وجنوب العراق وبعدها يتم اجراء استفتاء بين اهالي كركوك من الكرد والتركمان والعرب الاصلاء على اساس احصاء دقيق يجرى لتحديد مستقبل ومصير كركوك. وطالب بالاعتراف رسمياً باللغة الكردية الى جانب اللغة العربية في العراق واعتبر ذلك حقاً شرعياً للكرد.

ونستذكر كل عام تلك المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال، حيث أثبت الرئيس طالباني في يوم التاسع من شباط ٢٠٠٤، كردستانية مدينة كركوك في إجتماع لأعضاء مجلس الحكم في العراق، ومن خلال عرض العديد من الوثائق والمصادر التاريخية التي قدمها لمجلس الحكم والرأي العام العالمي.

> **مام جلال عرض حقائق عن كركوك وتأسيس الدولة العراقية**

وبحسب المراقبين فانه لحد الان لم يستطع احد اثبات عكس ما طرحه الرئيس مام جلال من وثائق وخرائط تثبت كردستانية كركوك.

حقائق حول كركوك

وفي حوار صحفي حول تاريخ تأسيس الدولة العراقية قال الرئيس مام جلال: لقد شرحت للاخوة أعضاء مجلس الحكم خلال مرافعتي بأنه عند تأسيس الدولة العراقية، كانت كردستان ضمن ولاية تسمى ولاية الموصل التي لم تكن جزءاً من هذه الدولة التي تأسست عام (١٩٢٠) وعند التأسيس جاء الانكليز وعرضوا استفتاءً على (الملك فيصل) واستثنوا كردستان من هذا الاستفتاء وهو مذكور في كتاب (تأريخ الوزرات العراقية) ايضاً كالآتي:»يشترط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخابات او عدمه والا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها».

واضاف ان معاهدة سيفر كانت نافذة آنذاك والتي سمحت لكردستان العراق بالانضمام لكردستان المركزية التي كان لها حكم ذاتي، وقال انه حسب البنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من معاهدة سيفر فإن:»الدول الحليفة الرئيسة لن تضع اية عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، الى هذه الدولة المستقلة».

وقال: لقد شرحت للاخوه أعضاء مجلس الحكم أنه في عام (١٩٢٢) اتفقت الحكومتان العراقية والانكليزية على تشكيل حكومة في كردستان وصدر البيان في (٢٥) ديسمبر (١٩٢٢). وكان رائجاً في ذلك الوقت بأن هذا

البيان بمثابة هدية عيد الميلاد (كريسمس) للكرد واصدر العراق والانكليز بيانا أعلنوا فيه اعترافهم بحق الكرد في دولتهم وطلبوا منهم ارسال ممثلين الى بغداد لترسيم الحدود والاتفاقات الجمركية.

وقد ذكر ذالك في كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) (ج ١- ص٢٧٤) كمايأتي:

تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معاً بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردستانية ضمن هذه الحدود وتأملان أن الكرد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون ان تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية في حكومتي انكلترا والعراق.

وأوضح الرئيس مام جلال: هذه الحقيقة مخفية ولكنها موثقة في هذا الكتاب بكل وضوح وكذلك في العديد من الكتب الاخرى عن تاريخ العراق.

واضاف الرئيس مام جلال: قلت لزملائي الكرام في مجلس الحكم بانه قبل (٨٢) عاما تم اعطاؤنا الحق من قبل العراق والانتداب البريطاني بتشكيل دولتنا وتأتون بعد هذه الاعوام وتناقشوننا على الفيدرالية؟ بينما المفروض ان تقدروا مطالبتنا الفيدراليه بعد (٨٢) سنة من حق الاستقلال.

وقال الرئيس مام جلال: في جميع مراسلات الملك فيصل مع المندوب السامي كان هذا الامر واضحاً، ففي إحدى الرسائل يسأل الملك فيصل المندوب السامي عن حدود مملكته في ذالك الوقت، رد عليه تشرشل الذي كان وزيرا للمستعمرات ويقول له: «قل لجلالة الملك وعدناه بدولة عربية وليس امبراطورية وأن حدود دولته جبل حمرين، من حمرين الى الشمال توجد بلاد اسمها (كردستان) بالرغم من وجود اقليات تركمانية في كفري وكركوك و أربيل وآلتون كوبري ولكن هذا البلد هو كردستان».

> **ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم اشترط عدم المساس بهوية كركوك الكوردستانية**

وأضاف الرئيس مام جلال، بأنه شرح للحاضرين قراراً آخر لعصبة الامم الذي صدر في (١٩٢٤-١٩٢٥) تقول اللجنة: بحثنا جميع كتب الجغرافيا وكتب الرحالة القديمة وكذلك كتب الجغرافيا التي كانت تدرس في مصر وتبين لنا بأن العراق لم يتجاوز الانبار وتكريت او جبل حمرين في اي وقت مضى. احيانا كانت سامراء جزءاً في الانبار وفي بعض الاوقات كانت جزءاً من تكريت والباقي لم يكن عراقاً، اما المملكة الواقعة شمال هذه الحدود فتسمى كردستان وأن ولاية الموصل لم تكن ابداً جزءاً من العراق وان هذه المناطق ليست جزءاً من تركيا لأنه توجد بينهما كردستان المركزية وسوريا واذا استمعنا للغة سكانها علينا ان نؤسس دولة كردستانية ولكن ذلك غيرممكن ويسردون بعض الحجم في هذا الصدد».

واوضح الرئيس مام جلال: «وعندما قررت عصبة الامم ان تلحق ولاية الموصل بالعراق وضعت بعض الشروط للعراق لإرضاء الكرد بأن يكونوا جزءاً منه حيث ذكر نصا: «يجب مراعاة رغبات الكرد فيما يخص تعيين موظفين كرد لإدارة مملكتهم وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس وأن تكون اللغة الكرية لغة رسمية في هذه الامور».

وقال الرئيس مام جلال: ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم أصدر قراراً يقضى بأن احد الشروط هو عدم المساس بهوية كركوك الكردستانية، ويقول بأنه لو تم المساس بهوية كركوك الكردستانية سينتهي الاتفاق الذي ألحقت بموجبه ولاية الموصل بالعراق.

وقال الرئيس مام جلال: شرحت ذلك لزملائي في مجلس الحكم وقلت: اذا اردتم أن تفككوا وحدة العراق فهذا هو كلام المبعوث البريطاني.

*جلال طالباني

التطهير العرقي ومخاطره على الوحدة الوطنية العراقية

دفاعنا وتمسكنا بكركوك هو دفاع عن التعايش الأخوي وعن جميع المهجرين والمتضررين

سياسة التطهير العرقي التي مارسها الدكتاتور صدام حسين بذكاء خبيث ونفذت خلال سنوات متواصلة. فالجدول المنشور في نهاية المقال يبين كيفية تنفيذ هذه السياسة خلال هذه السنوات. والغريب ان الدكتاتورية قد اوغلت في تحدي مشاعر الكورد والتركمان وفي خرق القوانين الدولية والتعهدات العراقية الرسمية لعصبة الامم حول قبولها ضم كوردستان العراق الى الدولة العراقية. اذ حرم التغيير القومي وحتى اجراء أي تجاهل حول الوجود الكوردي في كركوك :

هكذا تحدث المندوب الانجليزي

يقول المندوب الانجليزي في لجنة تحري الحقائق التي اقرت واوصت بالحاق كوردستان الجنوبية بالعراق حول شروط هذا الالحاق ما يأتي:

«وأعيدت قضية ولاية الموصل الى عصبة الامم مرة اخرى التي اعطتها للعراق مشروطا بان يؤخذ بنظر الاعتبار مطاليب الكورد وان يعين موظفون من القومية الكوردية او (العرق الكوردي) لادارة بلادهم وتصريف الامور القضائية والتدريس في المدارس وان تكون اللغة الكوردية لغة رسمية في كافة هذه الدوائر والمؤسسات، وفي سنة ١٩٣١ عندما كان العراق على وشك تقديم طلب الانضمام سنت الحكومة المركزية قانون اللغات المحلية الذي حدد المناطق

المشمولة به تأكيدا لحسن نيتها تجاه الكورد وتنفيذا لشروط بروتوكول ولاية الموصل».

«وفي عام ١٩٣٢ عند انتهاء الانتداب البريطاني وقبول العراق في عصبة الامم اعلن العراق هذه المبادئ من جديد في بيان رسمي اعطى له قوة الدستور اودع الى المنظمة العالمية واعتبر ذلك وثيقة دولية».

اعترافات بحقوق الكورد

«واضافة الى هذه الوثائق الدولية فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة والحكومة الملكية العراقية اصدرتا في فترات مختلفة بيانات رسمية متضمنة اعترافات بحقوق الكورد مقرونة بوعود قاطعة لتنفيذها ولكن مع الاسف ان اكثرية هذه البيانات والوعود اعلنت وصرفت للتغلب على ظروف حرجة ومواقف صعبة سرعان ما طواها النسيان بمجرد انتفاء الحاجة الى المصالحة.

ولا اود ان اذكر هنا سوى بيان واحد من هذه البيانات اذيع عشية مفاوضات لوزان في كانون الاول عام ١٩٢٢ (ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان وتقران بان للكورد حقوق المعايشة داخل الحدود العراقية ولهم الحق في تأسيس حكومة كوردية داخل هذه الحدود وتأمل الحكومتان ان تتوصل الاطراف الكوردية المعنية الى اتفاق فيما بينها على شكل هذه الحكومة والحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وان يرسلوا مندوبين مفوضين الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية).

وهذا على ما اعتقد بيان مهم واضح جازم واود ان استرعي انتباهكم الى :

أولا : استعمال جملة (الحكومة الكوردية) التي هي ابعد مدى عن الحكم الذاتي داخل الجمهورية العراقية الذي هو المطلب الرسمي للكورد في الوقت الحاضر (١٩٦٦).

ثانيا : جملة (الكورد الذين يعيشون ضمن الحدود العراقية) بدلا من (الكورد الذين يعيشون ضمن حدود ولاية الموصل العثمانية).

ثالثا : دعوة الكورد الى تحديد الحدود التي يرونها مناسبة للحكومة الكوردية.

ويستطرد الممثل البريطاني في لجنة عصبة الامم قائلا :

«فبالاضافة الى ان كافة اقضية لواء كركوك كانت مشمولة بقانون اللغات المحلية فان تجاهل الصبغة الكوردية لهذا اللواء (كركوك) يعد في حد ذاته خرقا خطيرا للتعهدات المقطوعة لعصبة الامم»، (المستر س.ج ادمونز مندوب بريطانيا في لجنة عصبة الامم وممثلها السياسي في كركوك الى ان عين مستشارا لوزارة الداخلية العراقية) من محاضرة له في الجمعية الملكة لآسيا الوسطى في يوم ١٩٦٦/١٠/٢٥.

هكذا اعطيت كوردستان الجنوبية الى العراق

لاحظوا ايها السادة الاكارم كيف اعطيت كوردستان الجنوبية الى العراق بشروط واضحة منها انه حتى مجرد انكار الصبغة الكوردية للواء كركوك يعد في حد ذاته خرقا خطيرا للتعهدات المقطوعة لعصبة الامم. ناهيك عن التطهير العرقي فيها بطرد الكورد منها واسكان العرب المستوطنين بدلا منهم، فهذا يعتبر هدما لقرار عصبة الامم بالحاق كوردستان الجنوبية بالعراق، وبالتالي بطلانها والغاؤها.

وهذا يعني عمليا ان القائمين بهذه السياسة الاجرامية يفصلون كوردستان عن العراق وبالتالي يهدمون الوحدة الوطنية العراقية قانونيا ودوليا.

وحيث ان الامم المتحدة هي الوريثة الشرعية لعصبة الامم والتعهدات والقرارات المقدمة لها فان ذلك يعني ان الامم المتحدة تستطيع التدخل لاجبار الحكومة العراقية على احترام تعهداتها وتنفيذ شروط ضم كوردستان الجنوبية اليها. وهذا يعني ان تخلي الحكومة العراقية عن هذه الشروط – اية حكومة عراقية – وعدم تنفيذها هو تخل عن الوحدة العراقية المؤسسة بموجب هذا القرار الدولي.

لذلك علينا جميعا نحن الحريصين على الوحدة الوطنية العراقية تنفيذ هذه الشروط وهي شروط عادلة وشرعية والا فاننا قد نعطي المجال رحبا لتيار كوردي انفصالي يراجع الامم المتحدة للمطالبة بفصم الوحدة العراقية القائمة على اساس ضم كوردستان الجنوبية الى العراق والمطالبة بحق تقرير المصير للشعب الكوردي مجددا او نعطي المجال لدعاة ولاية الموصل بانهاء ضمها الى العراق.

فدعونا ايها الاخوة الاكارم نحل مشاكلنا بيننا عربا وكوردا ونقر للشعب الكوردي حقوقه المشروعة بما فيها حق تقرير مصيره بنفسه ضمن الدولة العراقية.

ولنحمد ربنا جميعا بان المجلس الوطني الكوردستاني قد اقر باجماع الآراء ممارسة هذا الحق بشكل اتحادي اختياري (فدرالي) مع شقيقه الشعب العربي في العراق.

مخاطر التطهير العرقي

ونود ان نضيف ان مخاطر التطهير العرقي لا تقتصر على الفصل القانوني بين كوردستان الجنوبية والعراق بل تتعهداه الى العديد من المخاطر الجدية منها :

١- التطهير العرقي يلغم الوحدة الوطنية

لا ريب ان الوحدة الوطنية الحقيقية لا تقام على اساس الرغبة المشتركة لاطرافها في العيش المشترك تحت ظل دولة واحدة وعلى اساس المساواة وانتفاء الاضطهادين القومي والطائفي واحترام الحقوق المشروعة للجميع.

فاذا شعر طرف منها ان اراضيه تغتصب وان ابناءه يشردون منها ويرى بأم عينه اناسا غرباء عن منطقته يسكنون اجبارا بدلا من ابنائه المطرودين المشردين، وان حقوقه تنتهك فهو بطبيعة الامر لن يشعر بالمساواة بل يئن من آلام الاضطهاد القومي ويعاني من مظالمه، فهو لن يخلص لهذه الوحدة ولن يفرح بها ولن يدافع عنها ولن يقبل بها اذا استطاع، وبالتالي فان هذه الوحدة تكون وحدة ملغومة قابلة للانفجار في وقتها. فضلا عن انها تحمل بذور العداء والكراهية بين المواطنين في دفتها.

ثم كيف تصان وتعزز وحدة تقوم على اغتصاب ملك المواطنين وتشريدهم من ارض الآباء وسكن الاجداد ؟ وكما ان التاريخ قد برهن على ان الوحدة الوطنية لأية دولة لا يمكن ان تصان بدون الديمقراطية والمساواة بين المواطنين واحترام جميع حقوقهم، لذلك فان سياسة التطهير العرقي لغمت وبقاياها تلغم الوحدة العراقية. وعليه يجب النضال للقضاء بسرعة عليها وعلى آثارها الآثمة.

٢- التطهير العرقي يخالف حقوق الانسان

يتعارض التطهير العرقي على نحو واضح مع مبادئ الاعلان الدولي لحقوق الانسان الذي وقعت عليه الحكومة العراقية واصبحت وثيقة دولية ملزمة للدول كافة بما فيها الدولة العراقية. من هنا فان تهجير قومية واقعة تحت سيطرة حكومة دكتاتورية من ارض آبائها واجدادها عملية اجرامية مخالفة لحق الانسان في العيش آمنا في بلده ووطنه، وقد

تم التطهير العرقي في مناطق كوردستان العراق بدءا من سنجار ومرورا بشيخان ومخمور وكركوك وخورماتو الى خانقين ومندلي وبدرة وجصان.

وقد نشر كراس يتضمن (٥٠) وثيقة عراقية رسمية تنفيذا لسياسة التطهير العرقي بحق الكورد والتركمان. ففي قرار لما يسمى مجلس قيادة الثورة ١٩٨١/١٠/٢٠ تقرر بناء المجمعات والوحدات السكنية للمهجرين الكورد من مناطق سكناهم في المحافظات الوسطى والجنوبية.

ففي الفقرة (١٦) تقرر نقل الموظفين والعمال الكورد بالدرجة الثانية والتركمان بالدرجة الاولى من محافظة كركوك الى جنوب العراق. ففي كتاب سري للغاية وشخصي بتوقيع الخائن طه الجزراوي الى محافظة كركوك يطلب ترحيل العوائل الكوردية التي كانت تسكن في منطقة قره حسن وليلان وتازه ومدينة كركوك والتي ازيلت قراهم خلال عمليات الانفال الى المحافظات الوسطى والجنوبية عدا المحافظات (بغداد – صلاح الدين – ديالى) وفق خطة ينسبونها لتحقيق ذلك.

القرار رقم (١٣٦٧/١٤) التاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١.

وفي قرار لمحافظة كركوك بتوقيع الفريق الركن هشام صباح فخري العدد (٧٤٣١) في ١٩٩٥/٧/١٨ يطلب فسخ كافة العقود الزراعية للفلاحين غير العرب، من الكورد والتركمان، علما بان الاراضي الزراعية كلها قد اممت واصبحت ملك الدولة.

قرار مرقم (س/٥٩٣٦/١٧) الصادر في ١٩٩٥/١١/٤ بتوقيع الفريق اياد فتيح الراوي محافظ التأميم (كركوك) يطلب ما يلي :

توزع جميع الاراضي الواقعة في المقاطعتين اعلاه (ناحية آلتون كوبري – مقاطعتا ٤٩، ٣٧ اللتان تقعان في سهل سالةيي – ريدار) على الفلاحين الوافدين من ابناء عشيرة (الزوبعي) العربية ويخصص ثلاثة آلاف دونم لرئيس العشيرة (نجم قادر محمد) ومرحى للاشتراكية العفلقية الفاشية التي تبعث الاقطاعية خلاف جميع قوانين الاصلاح الزراعي حتى الصادرة بعد الانقلاب ١٩٦٨ البعثي.

وكنموذج لترحيل الكورد والترك نقتبس من قرار العدد (٢١٦٥/٦/٣) الصادر من اللواء الركن نوفل اسماعيل خضير محافظ كركوك ما يلي :

ندرج لكم ادناه معلومات عن الترحيل «مواطنين الغير العرب من محافظة التأميم (كركوك) الى مناطق الحكم الذاتي او محافظة الانبار... على ضوء التوجيهات (مركزية) اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ لغاية ١٩٩٨/١٢/٣١ وكالآتي:

١- عدد العوائل الكوردية المرحلة هو مائة واثنان وسبعون عائلة...

٢- عدد العوائل التركمانية المرحلة هو سبع عشرة عائلة.

مجموع العوائل المرحلة (١٨٩) عائلة.

وفي كتاب صادر من رئاسة الجمهورية الى محافظة التأميم (كركوك) ان الرئيس قرر بان العقود الزراعية ليست املاكا وتستمر اجراءات توزيعها على العشائر العربية وفقا للخطة «العدد (٧٢٢/٢٠-١٩٩٩/٣/٢٣) وهناك عشرات القرارات الصادرة لتنفيذ خطة التطهير العرقي الاجرامية وكلها مخالفة لحقوق الانسان منها القرار المرقم (٩٣١/٧/٨) والمؤرخ ٢٠٠٠/١/١٨ القاضي بترحيل ثلاثمائة عائلة كوردية وتركمانية والساكنين في مركز كركوك خلال عام ٢٠٠٠».

ومنها القرار (٧١٣/٩/٩) المؤرخ ٢٠٠٠/١/٢٦ والذي ورد فيه انه تم تنفيذ الخطة الخمسية (١٩٩٥/١/١ – ١٩٩٩/١/١) بترحيل المواطنين غير العرب الى خارج محافظة كركوك.

الجدول الذي يبين كيفية تنفيذ سياسة التطهير العرقي

	السنة	عدد الذكور	عدد الاناث	مجموع الافراد	عدد الاسر
١	١٩٨١	١٥٣٠٣	١٤٧٠٣	٣٠٠٠٦	٤٥٩٠
٢	١٩٨٢	٢١٠٣	٢١١٤	٤٢١٧	٦٥٨
٣	١٩٨٣	٩٨٢	٩٦٠	١٩٤٣	٢٧٣
٤	١٩٨٤	١٨٤٩	١٧٧٣	٣٦٢٢	٥٢٢
٥	١٩٨٥	٨٥٤	٨٥١	١٧٠٥	٢٥٨
٦	١٩٨٦	٦٤٧٤	٦٢١٩	١٢٦٩٣	١٩٧٤
٧	١٩٨٧	١١٨٧٩	١١٣٢٣	٢٣٢٠٢	٤٩٠٦
٨	١٩٨٨	١٢٤٧٣	١٢٠٦٥	٢٤٥٣٨	٥٣٤٦
٩	١٩٨٩	١٤٥٦٠	١٣٩٣٧	٢٨٤٩٧	٥٨٤٦
١٠	١٩٩٠	١١٨٢٩	١١٢٧٣	٢٣١٠٢	٥٦٩١
١١	١٩٩١	١٠٤٢	١٠٣٢	٢٠٧٤	٤١٥
١٢	١٩٩٢	٩٢٢	٨٥٥	١٧٧٧	٣٨٨
١٣	١٩٩٣	٣٢٧	٣٠٠	٦٢٧	١٢٢
١٤	١٩٩٤	٢٢٩	٢٥٥	٤٨٤	٦٢
١٥	١٩٩٥	١٨٣	١٧٢	٣٥٥	٢٨
١٦	١٩٩٦	٧٣٠	٧٣٣	١٤٦٣	١٨٨
١٧	١٩٩٧	١٦١٦	١٩٨٠	٣٥٩٦	٥٥١
١٨	١٩٩٨	٤٨٩١	٥١١٣	١٠٠٠٤	١٦٦٦
١٩	١٩٩٩	١٢٤٤	١١٠٩	٢٣٥٣	٤٤٨
٢٠	٢٠٠٠	١١٦٤	١١١٧	٢٢٨١	٣٧٤
٢١	٢٠٠١	٢٥٤٢	٢٤٧٠	٥٠١٢	١٠٠٦
٢٢	٢٠٠٢	٤٧٥٠	٤٨٥٧	٩٦٠٧	١٦٠٠
المجموع				١٩٣١٥٧	٣٦٩١٢
				٥,٢٣ فرد / الاسرة	

الزام طلاب مدارس كركوك)بتطبيق تعليمات

والتطهير العرقي يخالف حقوق الانسان من النواحي الثقافية والتعليمية كما نفذها العفالقة وكما يلي في كركوك (كنموذج للمناطق الاخرى).

فقد ورد في قرار وزارة الداخلية (الشؤون الامنية) العدد (١٢١٣٦) التاريخ ١٩٩٩/٩/٢١ انه يجب «الزام كافة طلاب مدارس المحافظة (كركوك) بتطبيق التعليمات الآتية :

أولا : التربية والتعليم والدراسة بجميع مراحلها (الروضة – الابتدائية – المتوسطة – من الاعدادية الاكاديمية والمهنية والمعاهد والكليات) باللغة العربية فقط ولذا يجب التقيد بما يلي :

أ- يمنع منعا باتا استعمال اللغة المحلية (الكوردية – التركمانية – الآشورية – الكلدانية) من قبل الهيئة التعليمية والهيئة التدريسية لالقاء المحاضرات ومفردات الجمل المستعصية بغير العربية اثناء الدوام الرسمي.

ب- يمنع منعا باتا استعمال اللغات المشار اليها اعلاه في الفقرة اولا من كتابنا من قبل الهيئة التعليمية والتدريسية مع الطلبة في فترة الاستراحة.

ج- يمنع منعا باتا استخدام اللغات المحلية عدا العربية من قبل طلاب المدارس فيما بينهم.

قرار عنصري فاشي

وقليلا من التدقيق في هذا القرار العنصري الفاشي يبين ان العفلقية :

١- ألغت التزام العراق امام عصبة الامم والامم المتحدة وفي بيانات سابقة لها حق استعمال اللغات غير العربية في المدارس.

٢- تمنع المدرسين حتى من شرح الجمل المستعصية بغير العربية.

٣- تمنع المدرسين والمعلمين من استعمال اللغات غير العربية حتى اثناء الاستراحة.

٤- تمنع الطلاب من التكلم باللغة الام فيما بينهم في المدرسة».

وهذا النموذج للأمر الدكتاتوري المخالف لشروط ضم كوردستان الجنوبية الى العراق بقرار من عصبة الامم هو تعبير صارخ عن انتهاك الدكتاتورية للالتزامات العراقية الدولية واستهتارها بالعهود والوعود العراقية لهذه الهيئات الدولية.

تجاوز العفلقيون كل الحدود والمدى

وتجاوز العفلقيون كل الحدود والمدى، اذ منعوا بقرار الفريق الركن سعدون علوان المصلح و/ وزير الداخلية للشؤون الامنية المؤرخ ١٩٩٨/٨/٢١ والمرقم (١٠٨٥) حتى حمل العنوان للمواطن اذا كان كورديا او تركمانيا وهكذا نرى ان سياسة التطهير العرقي العنصرية تشمل التهجير والتعريب. التعريب حتى في الدراسة ومنع التكلم باللغة الام.

وهي لا تقتصر على ما تقدم بيانه بل تشمل اجبار الناس الكورد والتركمان على تغيير قوميتهم. ففي ما عدا تشريد عشرات الالوف من العوائل الكوردية والتركمانية من محافظة كركوك وخانقين واسكان العرب المستوردين من الجنوب مكانهم فاننا نرى في تغيير القومية بالالزام والاكراه والترغيب والتهديد نتيجة خطرة اخرى لهذه

السياسة العنصرية المنافية للاخوة والمودة بين العراقيين كافة والمناقضة لحقوق الانسان والمجافية لأحكام الدين الاسلامي الحنيف الذي حرم على المسلم دم اخيه وماله وعرضه وارضه. فهذه السياسة العنصرية تتعارض مع الشرع الاسلامي وتعد خرقا خطيرا للاخوة الاسلامية.

٣- اجبار الكورد والتركمان على تغيير قوميتهم الى العربية

من الجرائم البشعة التي ارتكبتها الدكتاتورية في سياق تنفيذ سياستها العنصرية اجبار الكورد والتركمان على تغيير قوميتهم الى العربية. والقرار رقم (١٩٩) الصادر في ٢٠٠١/٩/٦ باسم ما يسمى بمجلس قيادة الثورة الذي كان في الحقيقة مجلس قيادة الردة والخيانة والاجرام يجسد العقلية العفلقية الفاشية التي كانت الاساس الفكري للسياسة العنصرية الفاشستية التي مارسها البعث مزركشة بالعبارات التالية :

«وانسجاما مع مبادئ حزب البعث العربي في ان العربي هو من عاش في الوطن العربي وتكلم العربية واختار العروبة قومية له واستنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي :

«اولا : لكل عراقي اتم الثامنة عشرة من العمر الحق في طلب تغيير قوميته الى القومية العربية».

الى هنا ليس لدينا اعتراض على حق الفرد مختارا وبارادته الحرة في تعريب نفسه وتحويل كورديته الى العربية. وهناك العديد من الامثلة، فالدكتور وميض عمر نظمي سليل اسرة عريقة من كفري وحفيد وزير الداخلية الكوردي عمر نظمي يعمل كأحد قادة القومية العربية وكان دوما محل احترامنا وكذلك هناك اناس آخرون مثل السيد عوني القلمجي الكويسنجقلي الكوردي الذي انتقل من الحركة القومية العربية الى الاشتراكية ثم الماركسية اللينينية ثم المعارضة الشديدة لنظام البعث ثم العودة الى قاعدته سالما قوميا عربيا مناديا بالمصالحة مع الحكومة الفاشستية الصدامية، وهو الآن احد اشد المعارضين لحق شعب فقد شرف الانتماء اليه في ابسط حقوق شعوب هذا العصر وهو الفدرالية.

نحن لسنا من المعترضين على تعريب الكوردي لنفسه اختياريا. وليكن هؤلاء السادة هدية من شعب كوردستان الى العروبة خيرهم وشريرهم من المجرم طه الجزراوي مرورا بالسيد القلمجي وصولا الى الدكتور الاستاذ وميض عمر نظمي الذي مازال موضع احترامنا.

ولكن ما جرى على ارض الواقع كان اجبار الناس التركمان والكورد بالاكراه والتهديد والوعيد على تغيير قوميتهم. فاذا رفض احدهم طرد من بيته في كركوك ويخير بين الذهاب الى الجنوب العربي حاملا امتعته معه او الذهاب الى المنطقة المحررة بدون السماح له بنقل اثاث بيته او ممتلكاته المنقولة.

وعدا ذلك فهناك قرارات جائرة ايضا لاجبار المواطن الكوردي او التركماني على قبول التعريب والتنازل عن قوميته. ورد في قرار محافظ كركوك اللواء الركن نوفل اسماعيل خضير العدد (٩٣١/٧/٨) والمؤرخ ٢٠٠٠/١/١٨ النص الآتي:

يجب ارسال قائمة باسماء (٣٠٠) عائلة كوردية وتركمانية الساكنين في حدود المحافظة (كركوك) بغية ترحيلهم

خلال عام ٢٠٠٠ موضحا الاسباب على وفق التوجيهات المركزية ويشتمل على الشرائح التالية :

أولا : المواطنين الكورد والتركمان الذين امتنعوا عن تصحيح قومياتهم مع التركيز على الذين لهم ممتلكات خاصة كالدور والعقارات.

وفي قرار آخر يحمل توقيع الفريق الركن سعدون علوان المصلح و/ وزارة الداخلية للشؤون الامنية الموجه الى محافظة كركوك (التأميم) المكتب الخاص ورد بالنص :

«يجب الزام منتسبي دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية من حدودكم الادارية بقانون تصحيح القومية على وفق الضوابط الخاصة. وتنفيذ ذلك خلال (ثلاثين) يوما اعتبارا من ٢٠٠٠/٣/١ وبعكسه سيتم اتخاذ الاجراءات الخاصة بحقهم ولكم جميع الصلاحيات واعلامنا النتائج».

الالزام واتخاذ الاجراءات الخاصة يحلان محل الحق

هكذا نرى الالزام واتخاذ الاجراءات الخاصة يحلان محل الحق في تغيير القومية وبالتالي تتوضح السياسة الحقيقية، السياسة العنصرية القائمة على الالزام والاجبار لتعريب الكورد والتركمان وهي جزء هام من سياسة التطهير العرقي الصدامية الفاشية.

ولم تقتصر الاجراءات العنصرية الصدامية على ما تقدم بل شملت حتى التعريب الكامل في المدارس وفصل الكورد والتركمان من الدوائر وتغيير الاسماء كما سنبين ذلك بالوثائق. كما بينا سابقا.

وهناك قرار جائر آخر بمنع الاسماء الكوردية في الاسواق والمحال ايضا. ففي قرار العدد (٨١٢/١١/٨) المؤرخ ٢٠٠٠/١/١٣ يأمر محافظ كركوك اللواء الركن نوفل اسماعيل خضير بتنفيذ قرار وزارة الداخلية المرقم (٢١٣٦) والمؤرخ في ١٩٩٩/٩/٢١ الخاص بتعريب مدارس المحافظة.

«ثانيا : تبليغ لجنة الرقابة الداخلية في المحافظة بالزام جميع اصحاب المحال التجارية والصناعية بتغيير الاسماء والعناوين المسجلة والمكتوبة لمحالهم باللغة غير العربية كأسماء كوردية وتركمانية ويشمل جميع المحال (المقاهي، الكماليات، الموبيليات، الكازينوهات، الحمامات، المساجد، التكايا، المقابر والاضرحة، الازقة، الشوارع، الاماكن الاثارية، صالونات الحلاقة والعرائس والتجميل، اماكن اللعب والتسلية واللهو والرياضة الخ. وتغييرها الى اسماء وعناوين عربية ذات الصفة الثورية الحزبية المعروفة».

لم يشهد العراق مثل هذا التجاوز الفظ والعنصري

هل شهد العراق طوال وجوده كمملكة مثل هذا التجاوز الفظ والعنصري حتى على اسماء المساجد والتكايا ؟ على اسماء المقابر والاضرحة ؟ هل توجد عنصرية أعتى واشرس من هذه العنصرية الصدامية الوحشية ؟! أهكذا تبنى وحدة عراقية ؟ ام تدمر وتحطم بهذه الاجراءات العنصرية الموغلة في الرجعية والدكتاتورية ؟! لاحظوا ان الامر يتجاوز مدينة كركوك الى جميع انحاء المحافظة. اوليس ذلك حرمانا للناس من ابسط حقوق المواطن ؟ اوليس ذلك استهانة بحق الانسان في اختيار اسم لدكانه ؟ ثم اوليس ذلك تجاوزا رهيبا على اسماء المساجد والتكايا ومنها مساجد بنيت في كركوك قبل مئات السنين وعندما كانت مركزا لولاية شهرزور لا رابطة ولا علاقة لها بولاية بغداد الا العلم العثماني المشترك.

قرار قرقوشي اخر

ثم لاحظوا ايها الاعزاء قرار صدام حسين كرئيس لما سمي بمجلس قيادة الثورة في ٢٠٠٠/٢/٧ الذي يبين :

«أولا : يخول مدير شركة نفط الشمال او من يخوله صلاحية احالة المنتسبين من ابناء الاقليات الغير العربية (الكورد والتركمان) الى التقاعد لما يستوجبه الظروف الامنية.

ثانيا : الفقرة اعلاه يشمل الذين اقدموا على تصحيح قوميتهم على ضوء التوجيهات المركزية».

لنتمعن من هذا القرار القرقوشي الذي يبين :

١- ان « السيد الرئيس القائد للامة العربية» لا يجيد اللغة العربية حتى انه لا يفرق بين المذكر والمؤنث فبدلا من كتابة لما تستوجبه الظروف « يكتب لما يستوجبه وبدلا من الفقرة – تشمل – يكتب يشمل.. وهكذا لا تخلو اية فقرة من غلطة لغوية قواعدية.

٢- يأمر بطرد حتى الذين تم تعريبهم فهو يعرف انه تعريب اجباري شكلي.

٣- يطرد المواطن من وظيفته فقط بسبب كونه كورديا او تركمانيا وليس هناك سبب آخر.

فكيف يستطيع ان يكون مثل هذا الوحش الدكتاتوري رئيسا لعراق العرب والكورد والتركمان والكلدوآشور؟ لذلك فعليه وفق مبدئه العفلقي الفاشستي ان يقوم بالتطهير العرقي كواجب حزبي مفروض عليه.

واجب الحريصين على الوحدة الوطنية العراقية

ولذلك فعلى جميع الحريصين على الوحدة الوطنية العراقية ان يكافحوا ضد التطهير العرقي ومن اجل ازالة آثاره من تهجير وتعريب واسكان جبري في محافظة كركوك كي يعيش مواطنوها التركمان والكورد والكلدوآشور والعرب الاصليون بسلام وامان واخوة ويتمتعوا جميعا بحقوق المواطنة المتساوية ويشتركوا جميعا في ادارة المحافظة وتطويرها وازدهارها.

اننا نريد ان نؤكد بان دفاعنا ليس محصورا على الدفاع المشروع والعادل عن كورد كركوك بل هو اولا دفاع عن تركمان كركوك وكلدوآشورييها الذين تعرضوا لأشد المظالم بما فيها انكار قوميتهم ومن ثم فدفاعنا هو دفاع جميع المهجرين والمتضررين بصرف النظر عن قوميتهم ومذهبهم.

وبجانب احقاق الحق فاننا نحرص على الوحدة الوطنية العراقية ونريد درء ودفع المخاطر عنها ومنها مخاطر سياسة التطهير العرقي التي – الى جانب ما بيناه – تشتمل اثارة العداوة والبغضاء بين الكورد والعرب الشيعة من جهة والتركمان والغاصبين لأرضهم من جهة اخرى، وبالتالي فانها تثير الفتن والعداوة وحتى الاقتتال بين العرب والكورد والكلدوآشور وخاصة مخاطر مطالبة اللجنة المشكلة للمطالبة باسترجاع ولاية الموصل من العراق والتي تعمل منذ سنين عديدة في سويسرا واوروبا لاثارة مشكلة ولاية الموصل في المحافل الدولية وفي الامم المتحدة بالذات.

*نشر هذا البحث في صحيفة (المدى) ٢٠٠٤/٢/١٧

محمد شيخ عثمان:

قضية كركوك ومراحل ولادة المادة 140

مسألة كركوك ليست أمرا غريبا على أحد، خاصة الذين يريدون الاستقرار للعراق والمنطقة وضمان استمراره.و بغض النظر عما آلت اليه سياسات الانظمة العراقية المتعاقبة من عدم التحكم الى الحقائق والوقائع والعقل والحوار بخصوص حل جذري لمسالة كركوك الا انه من الضروري ان نركز على فترة معينة وحساسة لمراحل من التطورات السياسية المتعلقة بحلحلة المسالة وهي فترة التسعينيات الى الآن خاصة ويبدو ان الانظار تتجه صوب المدينة والمخاوف المتعلقة بمصيرها بعد سقوط النظام الصدامي.

لكن وقبل الخوض في هذا الموضوع ينبغي تبيان لب وهدف اعداد هذا البحث ألا وهي الخيارات التي تعامل بها الكرد في التعاطي مع هذه القضية الشائكة وهل اختاروا العنف ام لجأوا الى اسلوب الحوار العقلاني كطريقة ناجعة.

لقد نص الدستور العراقي الاول بعد تأسيس الدولة العراقية المدنية على حقوق الكرد في العراق و لم يجر الالتزام بهذه الصياغات، وبالتالي خلق جوا متوترا مستديما وموقفا سلبيا ازاء الشعب الكردي الذي يعتبر احد مكونات الشعب العراقي الاساسية.

وبقيت المسالة هكذا حتى مجيء سلطة البعث سنة ١٩٦٣ في حقبة انقلاب شباط التي وفي اطار نهجها الشوفيني والعنصري بدأت بتنفيذ سياسة منهجية مخططة لتغيير الواقع الديموغرافي لمدينة كركوك و تركيبتها القومية.

ورغم ان عمر هذه السلطة في البقاء كان قليلا ولم يدم طويلا الا انه لم يتم الغاء او تصحيح تلك السياسات وبعد انقلاب ١٧-٣٠ تموز في ١٩٦٨ واحتلاله السلطة في العراق مرة اخرى، واصل حزب البعث سياساته العنصرية بحق المدينة والكرد عموما وصعد من عمليات التغيير السكاني في كركوك بغية محو وجود القوميات غير العربية وبذلك فالكرد لم يكونوا الهدف فقط بل بقية القوميات غير العربية الموجودة في المدينة من التركمان و الكلدوآشوريين ايضا.

حملات تهجير وطرد من المدينة

بعد تحكم قبضته على السلطة بدأ النظام البعثي الصدامي بحملات تهجير وطرد من المدينة كانت ضحيتها عشرات الآلاف من ابناء مدينة كركوك من الكرد والتركمان والكلدواشوريين بصورة مكشوفة وعلنية وخصص حوافز مغرية للعوائل العربية التي تاتي من بقية مناطق العراق وتسكن كركوك من تخصيص مبالغ مالية قدرها عشرة الاف دينار(الدينار كان يساوي ثلاثة دولارات) وضمان تعينهم في الدوائر والمنشات النفطية التي حرم الكرد منها.

وفي مواجهة هذه السياسة العنصرية المقيتة لم يقف الكرد ساكنا بل تصدوا لها بشتى السبل المتاحة والمشروعة آخذة بنظر الاعتبار عدم الانجرار الى الدخول في حرب مباشرة مع العرب بل استندوا على الوثائق والحقائق اضافة الى الحوار المتبادل.

خلال انتفاضة اذار عام ١٩٩١ في كردستان العراق حرر الكرد المدينة من النظام البعثي و هرب شخص علي حسن مجيد فيها و احيا الكرد اعياد نوروز احتفاءا بتحرير المدينة ورغم التعتيم الاعلامي و غياب وسائل الاعلام الاجنبية الا ان ما لم يرتكبه الكرد في المدينة هو الانتقام من العرب الوافدين الذين جاءوا الى المدينة حيث كان بامكانهم اللجوء الى وسيلة انتقامية تدفع العرب الوافدين الى المغادرة وعدم التفكير في العودة مرة اخرى ولكن الكرد لم يفعلوا ذلك ايمانا منهم بامكانية حل المسالة عبر الحوار و القانون دون الانجرار الى حرب عبثية طالما كان النظام البعثي الصدامي يحبذها.

ويمكن اعتبار هذه المسالة اقوى مثال على ان الكرد دائما يريدون حل مشاكلهم مع الاخرين عبر الحوار وليس العنف والانتقام رغم لجوء النظام السابق الى ابشع انواع العنف والقمع وسياسة التطهير العرقي بحقهم.

مؤتمرات المعارضة العراقية

عملت القيادة الكردستانية على طرح رؤيتها و تصوراتها بصورة سلمية وعقلانية في كيفية تصحيح مسار الاجحاف الذي ارتكب بحق اجزاء كثيرة من كردستان من قبل الانظمة العراقية المتعاقبة فعند التمعن في البيانات الختامية لمؤتمرات المعارضة العراقية التي لازالت اطراف منها تشكل جزءا اساسيا من العملية السياسية العراقية نجد ان القيادة الكردية كما الآن عرضت رؤيتها لحل هذه المسائل بروح اخوية وعراقية وليس بعقلية شوفينية لسببين لاغير :

اولا : عدم حدوث شرخ في العلاقة الاخوية بين الكرد والعرب.

ثانيا : النظر الى المسالة بمنظار عراقي صرف وليس بعقلية انفصالية، حيث لو كانت مسالة الانفصال طاغية في عقولها لسلكت طريقا مغايرا معروفة النتائج.

ميثاق دمشق

عند قراءة نص ميثاق دمشق والمعروف بـ (ميثاق العمل الوطني المشترك) الذي تمخض عن مؤتمر للمعارضة العراقية عقد في دمشق بتاريخ ٢٧ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩٠ نجد هذه العبارة :

ثالثا – تأمين عودة المهجرين والمهاجرين والمبعدين داخل العراق وخارجه الى اماكن سكناهم، واعادة حقوقهم

وممتلكاتهم، وتعويضهم تعويضا عادلا.

رابعا - الغاء سياسة التمييز القومي وازالة الآثار السياسية والديمغرافية السكانية لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كردستان العراق، وحل المشكلة الكردية حلا عادلا، وضمان الحقوق الثقافية والادارية للاقليات القومية من التركمان والآشوريين وغيرهم.

وكان الموقعون على البيان هم:

- السيد محمد الحيدري، ابو اسراء المالكي، ممثلين عن المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.
- الحاج ابو بلال الاديب، والسيد جواد محمد، ممثلي عن حزب الدعوة الاسلامية في العراق.
- الشيخ محسن الحسيني، والسيد رضا جواد تقي، ممثلي عن منظمة العمل الاسلامي في العراق
- السيد محمد الآلوسي، ممثلا للكتلة الاسلامية.
- السيد ابو رامز المهدي، ممثلا للحزب الاسلامي العراقي.
- المهندس بيان جبر، ممثلا لحركة المجاهدين العراقيين.
- السيد ابو زيد ممثلا لمنظمة جند الامام.
- السيد مسعود البارزاني، ممثلا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- السيد جلال طالباني، ممثلا عن الاتحاد الوطني الكردستاني.
- السيد كريم احمد، ممثلا للحزب الشيوعي العراقي.
- اللواء حسن النقيب، ممثلا للقوميين المستقلين.
- الدكتور مبدر الويس ممثلا للاتحاد الاشتراكي العراقي.
- السيد مهدي العبيدي، ممثلا لحزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق.
- السيد صالح دكله، ممثلا للتجمع الديمقراطي العراقي.
- السيد سامي عبد الرحمن، ممثلا عن حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.
- الحركة الديمقراطية الآشورية

مؤتمر بيروت للمعارضة

***وجاء في البيان الختامي لمؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية الذي عقد في ١١ ــ١٣ آذار /١٩٩١ مايلي :

٧ ـ يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتوضيحها، حول انتهاك النظام الصدامي لحقوق الإنسان الأساسية، ومصادرتها، مثل الاعتقال الكيفي، والمحاكمات الصورية، والتعذيب، والاختطاف والسجن والإعدامات الجماعية، والعقاب الجماعي بحق الأحياء السكنية والمدن، واستخدام الأسلحة الكيماوية، وعمليات التهجير، وحرق القرى، وسياسة الأرض المحروقة

وكانت الاطراف الموقعة هي:

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.حزب الدعوة الاسلامية في العراق.منظمة العمل الاسلامي في العراق.الكتلة الاسلامية.الحزب الاسلامي العراقي.حركة المجاهدين العراقيين.منظمة جند الامام.الحزب الديمقراطي الكردستاني.الاتحاد الوطني الكردستاني.الحزب الشيوعي العراقي.القوميين المستقلين.الاتحاد الاشتراكي العراقي.حزب

البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق.التجمع الديمقراطي العراقي.حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.الحركة الديمقراطية الآشورية.

مؤتمر صلاح الدين

***وجاء في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الموسع للجمعية الوطنية العراقية الذي عقد في صلاح الدين -الاول من تشرين الثاني ١٩٩٢ مايلي :

وعند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود اكد الاجتماع حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع القومية والمذهبية والسياسية واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية والمساواة التامة بين جميع المواطنين، معبرا عن احترامه للشعب الكردي وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد- وتوقف عند قرار الاتحاد الفدرالي، وناقش صيغة وتجارب النظام الفدرالي واعتبره يمثل صيغة مستقبلية لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكردية في أطار المؤسسات الدستورية الشرعية بعد القضاء على نظام صدام حسين وإحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد أكد المؤتمر الوطني العراقي الموحد ما توصل اليه اجتماع صلاح الدين _ شقلاوة في ايلول الماضي ومؤتمر فينا في حزيران الماضي حرصه الشديد على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري، مبددا بذلك كل المزاعم والتخرصات حول خطر التقسيم ومحاولات الانفصال أو التفتيت والتجزئة تلك التي يروج لها النظام الدكتاتوري الذي فرط بسيادة الوطن ورهن ارادته وثرواته وقبل بقرارات مجحفة، كما ان استمرار بقائه يشكل تهديدا حقيقيا لوحدة العراق وسيادته وخطرا دائما ومستمرا على الشعب وعلى الجيران والسلم والأمن الدوليين.

وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة للشعب الكردي وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع العنصري على اساس المبدأ القانوني الذي يقر حقه بتقرير المصير وتأكيد روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن الواحد.

مؤتمر لندن

ومن خلال البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن الذي عقد في ١٤-١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ تم وضع فقرة حول كيفية حل مسائل التعريب والتطهير العرقي الذي تعرض له اجزاء من كردستان العراق تحت اسم « حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي» وجاء في تفاصيلها مايأتي:

حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي

يدين المؤتمر التهجير القسري والتطهير العرقي واستخدام الأسلحة الكيماوية وتغيير الهوية القومية وما جرى من تغيير في الواقع القومي لمناطق كركوك ومخمور وخانقين وسنجار والشيخان وزمار ومندلي وغيرها ويدعو المؤتمر إلى إزالة آثارها, وذلك عبر الإجراءات التالية:

.عودة المهجرين إلى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر.

. إعادة الوافدين الذين جلبتهم السلطة لإسكانهم في المناطق المشار إليها أعلاه إلى أماكنهم السابقة.

.عودة الكرد الفيليين وجميع العراقيين المهجرين بذريعة أصولهم الإيرانية إلى خارج البلاد بغض النظر عن أصولهم والذين جردتهم السلطة دون وجه حق من مواطنتهم العراقية، إلى العراق وضمان تمتعهم بجنسيتهم العراقية وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم والكشف عن مصير المعتقلين الفيليين منذ أبريل/نيسان ١٩٨٠.

. إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي قام بها النظام منذ العام ١٩٦٨ والتي استهدفت تغيير الواقع الديموغرافي في كردستان العراق.

بعد اسقاط نظام صدام

بعد سقوط النظام العراقي قامت قوات البيشمركة بتحرير مدينتي كركوك والموصل و سلمتهما الى القوات الامريكية في اطار اتفاق بين الجانبين وكان باستطاعة هذه القوات الاقدام على اتخاذ بعض الاجراءات ايضا داخل كركوك والمناطق التي تعرضت للتطهير العرقي ولكنها لم تفعل ذلك من منطلق ايمانها بان الحوار واللجوء الى مبدأ القانون و الوثائق هو انجع السبل لتصحيح المسار وليست القوة والعنف.

و خلال اجتماعات مجلس الحكم و صياغة قانون ادارة الدولة العراقية المؤقتة وخاصة المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال في اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩،عملت القيادة الكردستانية على تحويل الاقوال الى الافعال عبر ادراج ما طالبت به اثناء مؤتمرات المعارضة العراقية التي لاتزال تشكل اطراف منها جزءا اساسيا من العملية السياسية العراقية في مادة سميت بالمادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت وتنص على ماياتي:

المادة الـ(٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت

(أ)- تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولاسيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ تدابير، من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الافراد من اماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية.

ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية :

فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاماً مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة، بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضا عادلا.

بشأن الافراد الذين تم نقلهم الى مناطق و اراض معينة، وعلى الحكومة البت في امرهم حسب المادة ١٠ من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان امكانية اعادة توطينهم، اولضمان امكانية تلقي تعويضات من الدولة، او امكانية تسلمهم لأراض جديدة من الدولة قرب مقر اقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، او امكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم الى تلك المناطق.

بخصوص الاشخاص الذين حرموا من التوظيف او من وسائل معيشية اخرى لغرض اجبارهم على الهجرة من اماكن

اقامتهم في الاقاليم والاراضي،على الحكومة ان تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والاراضي.

اما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للاشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون اكراه او ضغط.

(ب)- لقد تلاعب النظام السابق ايضاً بالحدود الادارية و غيرها بغية تحقيق اهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد و بالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات.

وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

(ج)- تؤجل التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك،الى حين استكمال الاجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم.

يجب ان تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مباديء العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي.

وقد حظيت هذه المادة بموافقة اغلبية الاطراف الاساسية في العملية الديمقراطية العراقية ولم تدون من قبل الكرد وللكرد فقط بل جاء ت في اطار توافق هذه الاطراف بغية حل المسالة حلا قانونيا يقبل الجميع بنتائجها.

وبعدها تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة التي لم تبت في حل المسالة وتطبيق المادة بصورة جدية وطيلة الفترة الانتقالية لم تجد قضية كركوك سوى المماطلة والتأجيل،والحكومات التي تعاقبت على الحكم لم تعمل بتعهداتها لتنفيذ المادة المذكورة والتي تمخضت عنها تداعيات سلبية منها عودة النغمة الشوفينية العنصرية لدى البعض بخصوص كركوك و المادة المذكورة اضافة الى انتشار الشائعات والدعايات المغرضة من قبل جهات مشبوهة لتشويه الحقيقة واعطاء صورة مزيفة عن المسالة برمتها.

المادة 140

وخلال فترة الحكومة الانتقالية و انشغال لجان كتابة الدستور بصياغة دستور يعبر عن تطلعات و طموحات العراقيين جميعا ورغم ما لمسته من عدم التزام الاخرين بتعهداتهم تجاه المادة (٥٨) وتطبيق تنفيذها الا ان القيادة الكردستانية اصرت على موقفها المؤيد لتطبيق المادة و تثبيتها في الدستور الدائم وتنفيذها في فترة ليست ببعيدة وهي اواخر عام ٢٠٠٦ الا ان بقية الاطراف العربية الحت على ان تحدد اواخر عام ٢٠٠٧ كموعد نهائي لحل المسالة برمتها ورغم ضغوطات الشعب الكردي الا ان القيادة الكردستانية وافقت على هذه المدة بعد تاكيد الاطراف على الالتزام بهذه المدة الزمنية واحترامها و قد تمت المصادقة على الدستور وثبتت المادة (١٤٠) بهذا الخصوص واشارت المادة (١٤٣) منه الى إلغاء قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وملحقه عند قيام الحكومة الجديدة، باستثناء ما ورد في الفقرة(أ) من المادة (٥٣) والمادة (٥٨) منه،اي أن نص المادة ٥٨ من قانون أدارة الدولة العراقية أصبحت له الغطاء القانوني والدستوري هذا ودون ان ننسى ان المادة (١٤٠) لم تكن ضمن المواد المختلف عليها بين الاطراف المشاركة في كتابة الدستور حيث ادرج بعض المواضيع فيه بانه قابل للتراجع والتعديل من خلال توافق الجميع عليها.

وبعد ذلك عرضت مسودة الدستور على الشعب العراقي وبعدها وفي ٢٠٠٥/١٠/١٥ جرت عملية الاستفتاء على الدستور الذي حاز على موافقة اغلبية العراقيين.

نص المادة (١٤٠)

اولاً :ـ تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً :ـ المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملةً (التطبيع، الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدةٍ أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة.

برنامج الحكومة

وعقب الموافقة على الدستور جرت الانتخابات العامة و انتخابات مجالس المحافظات في عموم العراق بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ وقد حازت قائمة (التآخي)التي تتكون من احزاب كردية وغير كردية على اغلبية الاصوات في انتخابات مجالس المحافظة بكركوك مقارنة ببقية الاحزاب في اقوى دليل على كردستانيتها.

وفي بغداد تم تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور نوري المالكي الذي ادخل مسالة تطبيق تنفيذ المادة الـ(١٤٠)في برنامج عمل حكومته الذي عرضه على مجلس النواب وحاز على موافقة المجلس باغلبية كبيرة وجاء في برنامج عمل حكومة المالكي بخصوص المادة (١٤٠) من الدستور و في فقرته الـ(٢٢) ماياتي:

٢٢- تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، والمعتمدة على المادة الـ ٥٨ من قانون إدارة الدولة والمتمثلة بتحديد مراحل ثلاث : التطبيع والإحصاء والإستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في إتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأقضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في ٢٠٠٧/٣/٢٩ م حيث تبدأ مرحلة الإحصاء فيها في ٢٠٠٧/٧/٣١ م وتتم المرحلة الأخيرة وهي الإستفتاء في ٢٠٠٧/١١/١٥ م.

الاخوة الكردية العربية

*لقد ابتهج الكرد كثيرا عندما لمسوا الاصرار لدى رئيس الحكومة على تطبيق المادة في موعده المحدد وقامت الحكومة العراقية بتشكيل لجنة لتنفيذ المادة المذكورة برئاسة وزير العدل العراقي هاشم الشبلي و بعضوية ممثلي مكونات مدينة كركوك وواجهت عمل اللجنة صعوبات جمة الا انها تمكنت من اصدار ٤ قرارات هامة بخصوص تعويض المهجرين والوافدين و اعادة الموظفين المفصولين الى اماكنهم و تسهيل عودة الراغبين في العودة الى اماكنهم الاصلية.

احدى ابرز النقاط التي يجب الوقوف عندها هي ان القيادة الكردستانية و ايمانا منها بضرورة الابقاء على الاخوة الكردية العربية لم تصر على ضرورة مغادرة الوافدين العرب لمدينة كركوك رغم ما ثبت في مؤتمرات المعارضة العراقية

والمواد الدستورية التي تنص على عودة المهجرين و مغادرة الوافدين الى المدينة وهذا ما يجب ان يؤخذ عند الكرد بنظر الاعتبار من انهم دائما يفضلون لغة الحوار والتفاهم على العنف واللجوء الى القوة في نيل مطالبهم المشروعة قانونا وتاريخيا وجغرافيا.

ومع تنصل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد السقوط في تنفيذ المادة ١٤٠ نجد ان هناك شعورا بالاحباط لدى الكرد من المماطلة والتسويف التي شهدها تطبيق المادة مما فتح الباب امام التدخلات الخارجية واعطاء صورة معقدة لحل المسالة للذين يجهلون حتى جذور مشكلة كركوك و كان لزاما على السلطة التنفيذية الأهتمام الكافي والمعقول بتنفيذ متطلبات النص المذكور، وبالرغم من حجم المشكلة وأنعكاس اضراراها الإنسانية على مجمل من تعنيهم القضية لم تكن هناك سوى المماطلة والوعود الشفوية، ولم نر اي تجسيد للحلول الدستورية.

الكرد ينظرون الى مدينة كركوك بانها مدينة عراقية ذات صبغة كردستانية يعيش فيها الكرد والعرب والتركمان، والكلدواشوريون بالاخوة والرفاهية والتمتع بجميع حقوقهم دون تمييز ومن يتابع تصريحات القيادات الكردستانية يدرك ذلك وهي التي تطالب برفع المظالم التي لحقت بالمدينة وان استعادة المظلومين لحقوقهم هي اعادة للحق وترسيخ جاد لمفهوم العدالة.

الخلاصة

لايدعو نص المادة ١٤٠ للرعب والخوف، وليس هناك مبرر يدعو بعض الأصوات لترتفع في ظل الحرية والديمقراطية المنفلتة تريد التحلل من نص دستوري، حيث إن التمسك بهذا النص يجسد احترام الدستور والقوانين، كما يثبت جدية السلطة التنفيذية في المساهمة بحلول أنسانية ترتفع لمستوى قضية كركوك.

الهدف من عرض هذه الحقائق هو فقط لاعطاء صورة اوضح واشمل لما اقدم عليه الكورد بخصوص التعامل مع احدى قضاياها المصيرية وكيف اتخذوا نهج الحوار السلمي المسؤول بدلا من اللجوء الى العنف والانتقام لحل مشاكلهم ونيل حقوقهم والدفاع عن مكتسباتهم واختيارهم لهذا الاسلوب هو لشعورهم بالمسؤولية تجاه العراق اولا و الاخوة العربية الكوردية ثانيا وليس بسبب الضعف وهذا ما ينبغي ان يدركه الاخرون وان يتيقنوا بان الواقع الحالي لكركوك والمناطق المتنازع عليها لن يخدم استقرار العراق برمته بتجاهل الحلول التي يكرسها الدستور العراقي في المادة ١٤٠ التي لاتنتهي صلاحيتها بمرور الزمن وتبقى واجبة التنفيذ على كاهل كل من يستلم دفة السلطة ويؤدي اليمين الدستورية كحامي الدستور وملتزم به.

ان التطهير العرقي الذي تعرض له الكورد يجب ان لايعتقد الآخرون انه عملية قام بها النظام السابق وانتهى ويجب عدم الرجوع اليها أو عدم معالجتها، بل يجب أن يغير هؤلاء ما في قلوبهم وعقولهم كي نتمكن من التغلب على مخلفات هذه السياسات اللاانسانية وخلق جو يمكن ان يعيش فيه الجميع بوئام دون ان الشعور بوجود الغالب والمغلوب.

والحل الوحيد لإعادة المياه الى مجاريها هو إعادة التوازن الى الميزان الذي اخل به التطهير العرقي عبر التنفيذ الحقيقي للمادة ١٤٠ من الدستور والاعتراف بأخطاء الماضي لنعيش معاً بطريقة صحيحة وسليمة الآن وفي المستقبل والا فإن المشكلة ستظل تؤرّق الجميع دائماً.

*رئيس تحرير «المرصد»

* كاروان أنور

كركوك بين حقائق الوثائق وزيف الادعاءات

كركوك (آرابخا) مدينة النار الأزلية بشعلتها الوهاجة التي وصفها زينفون وهيرودوتس والاسكندر المقدوني في رحلاتهم بالنار المقدسة، ونار بابا كركر التي زارتها وتزورها النساء الى يومنا هذا ظنا منهن بأنها نار آلهية مقدسة وظنا منهن بأن النار تجعلهن يلدن ذكوراً..

(نارها مقدسة وهواؤها عذب وطينها صلصال مبارك) هذه النار وهذه الرائحة التي لاتتمتع بها الا كركوك وهذه السماء الداكنة التي تتقطر منها نفط ودم وثورة، هي مدينة كركوك ولا كركوك غير كركوك.

(كركوك- آرابخا –التأميم) كلٌ يسميها بلغته وكلٌ يدعيها لنفسه والمدينة هي تلك المدينة التي إبتلت باكتشاف النفط فيها، فلو لم تُعثَر فيها على النفط لما كان حالها الآن سيئة كما هي وما كان الجميع يطالبون بملكيتها، بل كانت على أفضل الحال وللأسف الشديد، فكركوك قبل عام ١٩٢٧ كانت مدينة تقليدية كسائر مدن هذه المعمورة، وككل مدينة تسكنها غالبية ما من قومية ما، ولكن بعد اكتشاف النفط في باطن أرضها، بدأت الأغراب تتوافد على كركوك لتغيير كفة الميزان السكاني وديموغرافيتها حيث كانت عمليات التوافد في البداية للبحث عن العمل، حالها حال مدينة سان فرنسيسكو الأمريكية التي توافدت اليها الآلاف من العوائل الامريكية من البيض للبحث عن الذهب، فأصبحوا فيما بعد هم أهل الدار وبدأوا بقتل وتشريد وتعذيب الهنود الحمر أصحاب الأراضي والسكان الأصليين للمدينة.. فكركوك حالها حال هذه المدينة الامريكية..

ففئة تأتي المدينة بحثاً عن العمل في مشاريع النفط وآبارها ومستودعاتها وأنابيبها، هذه كانت ضمن ألوف

العوائل التي كانت هدفها البحث عن العمل وشاءت الأقدار ان تحصل على العمل في نفط كركوك وتسكن اطراف المدينة آنذاك، وأنشأوا أحياء وأزقة فقيرة لهم وبدأوا بتربية المواشي والجواميس، بدليل ان المحلات القديمة في المدينة وكركوك القديمة لم تكن تسكنها العوائل العربية، بل كانت خليطاً من الأغلبية الكردية والأقلية التركمانية والمسيحيين وعوائل عربية قليلة جدا، فالصورة التي التقطت في نهاية ثلاثينيات القرن الماضي وفي احدى مدارس المدينة دليل على التكوين السكاني لهذه المدينة، حيث لم يكن في الصورة سوى نفر قليل من القومية العربية والأغلبية كانوا من الكرد، فالمدينة وطابعها السكاني كما زارها الرحالة كلاوديس جيمس ريج منتصف القرن التاسع العشر، يقول عنها: انها مدينة ذات طابع كردستاني بأغلبية كردية تسكنها أناس من العشائر التي لها امتدادات تاريخية في المناطق الكردية الجبلية..

> **التعريب يدون في التاريخ تحت اسم التطهير العرقي أو التمييز العنصري**

ودليل آخر على القومية الغالبة وسكانها ألاصليين هو ماكتبه البريطانيون في موسوعاتهم، وما دونوها في المراسلات الرسمية، حيث لم يذكروا اسم المدينة الا كمدينة كردستانية حالها حال السليمانية وأربيل ومهاباد وديار بكر وعامودا، والاحصاءات الرسمية التي اجريت في المدينة واطرافها ودونت على شكل وثائق لاتثبت الا حقائق واضحة وهي ان هذه المدينة كردستانية بطبعها وسكانها وعاداتها وتقاليدها وتفكيرها، والكثير من المكتوبات للدولة العثمانية والخرائط التي نشرت قبل اكتشاف النفط لم يتوان عن ذكر المدينة كمدينة كردستانية، والدليل القاطع هو الخارطة العثمانية الرسمية التي رسمت فيها المدينة ضمن حدود ولاية شهرزور ودونتها كمدينة كردستانية، وختمت الخارطة بختم السلطان العثماني.

هذه كنبذة مختصرة عن الحقيقة الديموغرافية لكركوك، ولكن رب سائل يسأل، لماذا تفاوت وتغير عدد القوميات الساكنة في المدينة في كل احصاء اجري في العراق، وخاصة بعد اكتشاف النفط؟؟

والجواب هو، أن التفاوت العددي لكل قومية في كركوك بازدياد واحدة وتقليل البقية وكأنهم توقفوا عن النسل والتزاوج، كان بأمر من مركز السلطة في بغداد وعند جميع السلطات والحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق لعقود طويلة مضت، فالسلطة البعثية مثلا منذ شباط ١٩٦٣ تلاعبت بالمدينة وسكانها بلعبة دنيئة ومسألة الحرس القومي وقتل الكثير من المواطنين الكرد بعد انقلابهم الأسود وأهل كركوك أدرى بشعابها طبعا ولا أحد بمقدوره أن يستنكر وجود آلاف العوائل الوافدة الى كركوك، فهل هناك مواطن عراقي نجيب لم يسمع من قبل بـ (أبو العشرة آلاف) و (أبو ١٧ ألف) وهؤلاء هم عشرات الألوف من العوائل المستقدمة من وسط وجنوب العراق التي اسكنتهم السلطة العفلقية في كركوك وأعطتهم المبالغ الآنفة الذكر من الدنانير العراقية لكي يسكنوا في بيوت الكرد ويستخدموا ملابسهم وأوانيهم وأفرشتهم، وخولوا بقتل أي كردي يسبب مشكلة او اعاقة في عملية إسكانهم وحتى بدون سبب في بعض الأحيان، وقُدمت لهم التسهيلات كافة.. لماذا؟

فقط لتغيير الطابع الديموغرافي لمدينة كركوك، وهذه العمليات استمرت منذ العام ١٩٦٨ بشكل مكثف ومبرمج وخصصت لها ميزانية كبيرة الى العام ٢٠٠٣ أي

حتى قبل زوال البعثية بأيام.. وفي الوقت الذي تستقدم عائلة عربية الى كركوك وتسكن في بيت كردي، تطرد في الوقت نفسه عائلتان كرديتان إما الى جنوب العراق أو الى كردستان العراق، وهذا ما كانت تسمى بعمليات (التعريب) ويدوّن في التاريخ تحت اسم التطهير العرقي أو التمييز العنصري (الآبارتايد).

اذا أردنا ذكر الوثائق والحقائق، فهناك الآلاف منها تثبت ان المدينة حتى منتصف الثلاثينيات من القرن المنصرم كانت تذكر كأية مدينة كردستانية تسكنها مع الكرد عدد من التركمان والمسيحيين.

ودليل آخر على كردستانية مدينة كركوك هو الاصرار الكردي على إجراء عملية الاحصاء في المدينة والاستفتاء الذي يقرر فيه مصير كركوك اذ تبقى تابعة للمركز او تصبح ضمن مدن اقليم كردستان، فليس من المستغرب أن يقوم العرب والتركمان بعرقلة الاحصاء والاستفتاء بحجج ومشاكل واهية، وهذا ما جعل العالم يفهم حقيقة ديموغرافية كركوك وزيف الادعاءات التي كان يدعيها البعض، فرغم عمليات التعريب التي استمرت لعقود من الزمن الا ان الكرد لازالوا الأكثرية والأغلبية في المدينة، حتى وإن لم تطبق المادة ١٤٠ من الدستور وتعود المدينة الى الحدود الادارية لها في العام ١٩٦٨.. حيث استقطعت منها عدد من الاقضية والنواحي الكردية والحقت بمحافظات اربيل والسليمانية وصلاح الدين ونينوى.

فكركوك مدينة كردستانية باعتراف الأتراك العثمانيين، حيث ورد في انسكلوبيديا الدولة العثمانية أي ما يعرف بـ(قاموس الاعلام) للامبراطورية العثمانية بأن كركوك مدينة كردستانية وعلى هذا الاساس ينظر العالم الى كركوك وليس بالمنظور البعثي الذي طالما عمل من أجل طرد الكرد وجلب العرب الى مدينتهم وبيوتهم وأزقتهم، ونحن إن لم نقل كركوك كردستانية فالانسكلوبيديا البريطانية أيضا تؤكد كرديتها، والمؤرخون والمستشرقون والرحالة جميعهم متفقون بأن تلك المدينة كردستانية، ومن لا يصدق كلامي فعليه أن يعود الى ما دوّنه كلاوديس جيمس ريج ومينورسكي وباستيل نكتين والعثمانيون وقبلهم بآلاف السنين إقرأوا رحلة هيرودوتس (أبو التاريخ) عندما مرّ بمنطقة النار المقدسة أو النار الأزلية، وكان ذلك قبل ميلاد سيدنا المسيح، فانظروا الى ما يقوله عن المنطقة وسكانها!!

> **هناك الآف الوثائق التي تثبت كردستانية كركوك**

زيف الادعاءات

ولكن اذا نبحث عن كردستانية مدينة كركوك في كتابات حزب البعث وتأريخه الطلفاحي، فلاريب ولا جدال أن ما قاله ويقوله الكثير من أقطاب الشوفينية العربية وتحت تأثير الموروث البعثي وان كانوا لا يشعرون بذلك.. فكركوك مدينة عراقية وثرواتها للعراق ككل وليس لأهل المدينة، حيث اشترى البعث بأموال نفط كركوك أسلحة ومعدات ودمر بها دول الجوار ومدن العراق.. فلا تستغرب إن سمعت أناسا يعيدون هذه الاسطوانة المشروخة تحت تأثير الفكر البعثي، فلا أقولها لكم اعتباطا، سأوضح لكم أكثر، فهؤلاء ذوو ثقافة تاريخية جد محدودة ومخجلة فما يقولونه لا يستندون فيه الى دلائل تاريخية وحقائق الوثائق، بل أقوال وكلام فقط للكلام فلتمت سكان المدينة جوعا وعطشا وفقرا ولتعش العروبة ولتستخدم نفط كركوك لعمران العوجة وتكريت وليمت الكردي في بيته في كركوك، هذه كانت نظرية البعث حول كركوك

حيث لم يخجلوا في ذكرها علنية، فقال طارق عزيز انها مدينة كردستانية ولكن عليكم فقط أن تمروا فوقها بالطيارة.... لأن التوافد المنتظم والمستمر الى المدينة والاغراءات المادية والمعنوية الكثيرة بهدف التغيير الديموغرافي والتلاعب بعدد سكان المدينة وإغراق المدينة بقومية معينة دون غيرها والبدء باخلاء السكان الأصليين ويحل محلهم أناس وافدون ومستفيدون من القوميات الأخرى، كانت ضمن خطط مبرمجة وسياسة ثابتة وضمن ستراتيجية البعث للمدى البعيد، فالسلطة المركزية والحكومات المتعاقبة التي استلمت دفة الحكم في بغداد وضعت نصب أعينها على ما تخفيه المدينة من كنوز، ظنا منها انها تحمي العروش في بغداد، وهذا ما قاله طارق عزيز لجلال طالباني حيث قال: عليكم أن تذرفوا الدموع على كركوك كما على العرب أن تذرف الدموع على الأندلس.

فكم أتمنى ان يكون للأرض والسماء لسان لينطقا به حقيقة كركوك، وكم أتمنى أن تكون للنار الأزلية في بابا كركر لغة تنطق بها، وتدون سجلا للتاريخ، لكن أي سجل؟ طبعا ليس ذلك الذي يدونه البعثيون، وأصحاب الأقلام المأجورة، والخبراء المزورون أمثال خيرالله طلفاح الذي زور التاريخ الاسلامي بحاله، ثم نال جزاءه الدنيوي العادل، ومن حذا حذوه لتدوين تاريخ العراق والمنطقة مقابل حفنة من الدنانير..

إن حاملي القلم ومن لم يفكر بعقله وانما بقلبه وجيبه، ودولارات براميل النفط الصدامي المهرب والمهداة الى شلة غير قليلة من الشوفينيين والقومجيين، صدقوا ورددوا ما كتبته أقلام البعث المأجورة، فوقع نفر غير قليل منهم في حفرة ثقافة البعث، وباتوا يدافعون عن جميع حروبه وجرائمه المرتكبة ضد شعب العراق ودول الجوار من ايران والكويت.. فأصبحوا ببغاء البعث وتحدثوا عن كركوك من مصر وفلسطين والسودان والاردن دون أن يعرفوا ماذا تعني كلمة كركوك، ودون أن يعرفوا أين تقع المدينة وأدنى معلومات عنها..

لماذا؟ لا شك لتدني مستوى وعيهم وإدراكهم ولخفة حمولتهم الثقافية وعدم ايمانهم بايدولوجية ثابتة في الحياة، لا أتجرأ أن اقول الحياة السياسية، لأنهم إن كانوا ممارسين للسياسة في يوم ما من أيام حياتهم فلا شك بأنهم كانوا من بين صفوف الحزب القائد أقصد حزب البعث العربي الاشتراكي المنهار والمنحل..

هؤلاء لم يفكروا بالمنطق السديد؟ بل ضحكوا على ذلك التاريخ الذي يكتب بدماء المؤرخين بعيدا عن أللاعيب الفتنة والشوفينية والعنتريات التي قامت بتدوينه بحد السيف وليس بالقلم، كما رأيناه في عراق البعث. فلا نرى الأصل والجذور والحقيقة في صفحات التاريخ التي دونت في زمن العراق المظلم أو الفترة المظلمة في تاريخ العراق، فجعل هذا التاريخ من حزب البعث العربي الاشتراكي حزبا مثاليا وقوميا يسعى لخير العراقيين وجعل من بلادهم جنة الله على الأرض، وجعل من شخص صدام حسين قائدا للعروبة والاسلام ومجاهدا حقيقيا يقاتل من أجل الاسلام والمسلمين..

> **الاصرار على إجراء الاحصاء والاستفتاء دليل آخر على كردستانية كركوك**

وامتلأت أذان ما سماه البعث بجيله بهذه الخزعبلات التي يستحيل أن تخرج من أدمغتهم الا ببرنامج تربوي وتوعوي طويل الأمد، وهذا ما نراه في عدة شخصيات اليوم، فهم امتداد لذاك التاريخ الأسود وتحت تأثيرات اللغة والعبارات ذاتها ومتأثرين بالأمثلة القومية والشوفينية عينها، فظهروا اليوم للعيان بحلة جديدة

ولكن بفكر بعثي بحت..

فكيف نفهمهم ونوصل الحقيقة الى أدمغتهم بأن كركوك مدينة لها أصحابها الشرعيون، وتوافد اليها آلاف العوائل بهدف تدمير طبيعتها السكانية..

ماذا نقول لأجيال من أصحاب الافكار البعثية، حتى في الدول العربية ودول الجوار بأن صدام وحزبه وسلطته اغتصبوا كركوك عنوة، كما أرادو اغتصاب ايران والكويت!!..

ما فعله البعث بالكرد وكركوكهم كثير ومؤلم ولا يُنسى.

مع هذا وذاك فالكرد مسالمون بطبعهم حيث قال رئيس برلمان كردستان العراق، كمال كركوكي حول مدينته «توجد وثائق تاريخية تثبت كردستانية كركوك.

إلا إننا نحترم خيار السكان بانضمامهم إلى إقليم كردستان أو البقاء مع بغداد، في الاستفتاء الخاص بتحديد مصير المحافظة الغنية بالبترول والمتنازع عليها بين الكرد والعرب والتركمان».

> **كركوك مدينة كردستانية باعتراف انسكلوبيديا الدولة العثمانية**

أنظر الى التسامح الكردي رغم أن الوافدين طردونا شر طريدة وسلبونا من مدينتنا وأملاكنا وحتى من مقابر أجدادنا، فما زال الوقت لم يفت بعد لتنفيذ المادة ١٤٠ الخاصة بالتطبيع وإن الأعذار بتاجيلها غير مقبولة، فهناك خطوات جيدة قد تحققت ومن الممكن إستثمار ما تبقى من الوقت للمضي في عملية التطبيع بما فيها إجراء الاستفتاء على مصير المدينة..

فالمناطق الواقعة ضمن إطار المادة ١٤٠ التي تقع كركوك ضمنها لم تقم الحكومة الإتحادية بواجباتها تجاهها.

ولا نحن في حكومة الإقليم قادرون على تقديم الخدمات لها، مع ذلك هناك تقدم ملحوظ في عملية التطبيع في تلك المناطق، ونعتقد أنه في حال وجود نوايا حسنة فمن الممكن تطبيق المادة في مواعيدها المحددة، فالاستفتاء المزمع إجـراؤه في المهلة الدستورية، الرأي الكردي يقوله كركوكي «لقد أكدنا موقفنا من هذه المسألة وقلنا إن من يحمل هو أو أحد والديه وثيقة تثبت سكنه في المدينة أثناء الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٧ يحق له التصويت في الإستفتاء من دون استثناء بسبب انتماءاته القومية لأن كركوك مدينة متعددة القوميات، كما أن قرار إعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية قد صدر، بالإضافة الى صدور قرارات إعادة ربط المناطق الإدارية المنزوعة عن حدود محافظة كركوك.. وقال «نحن نعتقد أن إجراء الأحصاء السكاني في مناطق كـركـوك ليس مستعصيا، كما أن إجراء الإستفتاء لا يتطلب كل هذا الوقت.

واعتبر أن الاستفتاء عملية إداريـة من أجل معرفة خيارات السكان في اللحاق بالإقليم أو البقاء مع الحكومة الإتحادية، ونحن سنحترم أي خيار يختاره السكان..فهذا هو الحال في كركوك..

فالحقائق والوثائق موجودة في المتاحف والمكتبات وأدراج الأرشيف حيث تسرد تاريخ المدينة بكل صدق وامانة. وهناك من يزور الحقائق ويزيف التاريخ ولكنه يخاف من إجراء الاحصاء السكاني أو الاستفتاء الشعبي بين سكان المدينة، لأن الحقائق تظهر للعالم والادعاءات الباطلة التي تمسكوا بها وخدعوا الكثيرين خلال اربعين عاما سوف تنكشف عاجلا أو آجلا..

*كاتب وصحفي كوردي

*كاروان علي

المادة الدستورية بين الموت والحياة

إن مجرد التكهن بانتهاء وموت المادة (١٤٠) من الدستور العراقي والتي تنص على تطبيع الأوضاع السياسية والادارية وحتى الاجتماعية في المناطق التي تعرضت الى سياسات التغيير الديموغرافي من خلال حملات التهجير القسري للمواطنين في هذه المناطق التي قام بها النظام البعثي، هو ضرب للمبادئ العصرية التي اسس العراق الجديد عليها.

نسمع كثيرا من بعض الوجوه السياسية على الساحة العراقية أن المادة (١٤٠) قد ماتت ولم تعد لها صلاحية بحجة انتهاء المدة الزمنية لتنفيذها، كما نسمع من آخرين ضرورة تعديل بعض مواد الدستور منها هذه المادة التي صارت كعقدة سياسية لمن لا يريد عودة المياه الى مجاريها الطبيعية، هذان الموقفان لا يعبران الا عن ارادة قلة قليلة من الشعب العراقي وعن الساسة العراقيين، فالأغلبية تريد الدستور مرجعا أخيرا لكل الخلافات والنزاعات والالتزام بكافة مواده بدون استثناء.

إن الغاء اي مادة من مواد الدستور العراقي، يجب ان يستند الى الآلية التي وضعت في نفس الدستور، وهذا يتطلب توافقا سياسيا وبرلمانيا واستفتاء شعبيا.. الخ، وهذه الخطوات لم تتم حتى الآن، وهذا يعني ان هذه المادة عكس ادعاء البعض، لم تمت ولم تنته، لا بل هي حية وخير دليل على ذلك نشاطات اللجنة المكلفة بتنفيذ هذه المادة، فهذه اللجنة لها مكاتب في جميع المناطق المتنازع عليها وتقوم بأعمالها اليومية حتى الآن.

الحكم على هذه المادة بالمنتهية والميتة، انما حكم على الدستور برمته بأنه ميت، فكيف لجسم الانسان ان يعيش في حين عضو من اعضائه قد مات وتوقف عن العمل؟! كذلك من غير المعقول القبول بجميع بنود وفقرات الدستور والعمل به باستثناء مادة، هذه المادة كجزء من الدستور، نالت رضا وموافقة أكثر من (٨٠٪) من الشعب، لذا باعتقادي لاتستطيع فئة صغيرة تعطيلها والحكم عليها بالموت.

اولئك الذين يبنون آمالهم السياسية على موت مادة دستورية حساسة كهذه، اما هم على غفلة من الواقع العراقي الجديد وأهمية الدستور بالنسبة لبقاء العراق الجديد، جديدا معافى موحدا وسالما، اما يدركون الوضع وهم يريدون اثارة الفتن ومزيد من النزاعات القومية والطائفية في سبيل تحقيق بعض المصالح الشخصية والحزبية الضيقة ونيل (الشهرة) على حساب القضايا الستراتيجية المصيرية للعراق عموما، وهذا قد يثقل كاهل العملية السياسية التي قد لاتتحمل المزيد من هكذا صعوبات لحساسية المرحلة.

*كاتب وصحفي كوردي

نتائج التعداد السكاني لمحافظة كركوك[6]						
اللغة الأم	1957	النسبة المئوية	1977	النسبة المئوية	1997	النسبة المئوية
كرد	187,593	48.2%	184,875	38%	155,861	21%
عرب	109,620	28.2%	218,755	45%	544,596	72%
تركمان	83,371	21.4%	80,347	17%	50,099	7%
مسيحيي العراق	1,605	0.4%				
يهود	123	0.03%				
آخر	6,545	1.77%	0	0%	2,189	0.3%
إجمالي	388,829	100%	483,977	100%	752,745	100%

القضاء العراقي: النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية

نص القرارات الصادرة عن المحكمة الجنائية العراقية العليا في قضية التطهير العرقي ضد الكورد

*المرصد

قررت المحكمة الجنائية العراقية العليا الخاصة بملف التطهير العرقي، إطلاق سراح خمسة متهمين، والحكم على ثمانية متهمين بالسجن لفترة تتراوح بين ست إلى سبع سنوات، كما أصدرت قرارين مهمين بالنسبة للضحايا.

وقرأت المحكمة برئاسة القاضي محمود صالح، في جلستها النهائية يوم الأحد ٢٠٠٩/٨/٢، حكمها النهائي على المتهمين في هذا الملف.

كما أصدرت المحكمة قرارين مهمين، أولهما غير مثبت من الناحية القانونية، جاء فيه أن الكورد تعرضوا على يد النظام السابق إلى التهجير والتبعيد، بهدف تغيير ديموغرافية مدن كركوك وخانقين ومندلي وشنجار وشيخان ومخمور والمدن الأخرى، المعروفة بالمناطق المتنازع عليها، والمشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، والثاني: تعويض كافة العوائل التي تعرضت في تلك المناطق إلى التهجير والتضرر، حيث بإمكان كل عائلة تسجيل دعوة لها في المحكمة بهدف التعويض.

وقررت المحكمة إخلاء سبيل كل من لطيف نصيف جاسم، ومحمد مهدي صالح، وأحمد حسين خضير، وهاشم

حسن مجيد، وفرحان مطلك الجبوري.

كما قررت الحكم بالسجن ٧ سنوات لكل من: علي حسين المجيد، وطارق عزيز، وسعدون شاكر، ومزبان خضر هادي.

والمتهمون الذين حكم عليهم بست سنوات سجن هم: محمد زمام عبدالرزاق، وأياد فتيح الراوي، ومحمود فيزي الهزاع، وقيس عبدالرزاق الأعظمي.

وفيما يأتي نصوص الأحكام الصادرة بحق المدانين في القضية:

المتهم: فرحان مطلك صالح الجبوري

١- لعدم كفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم فرحان مطلك صالح وفق التهمة المسندة اليه استنادا لأحكام المادة (٢/اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المواد (٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠)، واحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

قررت المحكمة الغاء التهمة والافراج عنك استنادا لأحكام المادة (١٨٢) الفقرة (ج) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل واخلاء سبيلك من التوقيف حالا ما لم تكن موقوفا او مطلوبا في قضية اخرى.

وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : علي حسن المجيد

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم علي حسن المجيد وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان علي حسن المجيد بالسجن لمدة (٧) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه موقوفا على قضية اخرى ومحكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية.

وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : طارق عزيز عيسى

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم طارق عزيز عيسى وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك

استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان طارق عزيز عيسى بالسجن لمدة (٧) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية. وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

المتهم : سعدون شاكر محمود

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم سعدون شاكر محمود وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان سعدون شاكر محمود بالسجن لمدة (٧) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه موقوفا على قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية. وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : مزبان خضر هادي

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم مزبان خضر هادي وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان مزبان خضر هادي بالسجن لمدة (٧) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ٢،١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية.
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

المتهم : محمد زمام عبدالرزاق

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم محمد زمام عبدالرزاق وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان محمد زمام عبدالرزاق بالسجن لمدة (٦) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل، مع احتساب مدة موقوفيته للفترة من ٢٠٠٥/٦/٢٠ ولغاية ٢٠٠٩/٨/٢٠.

وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : إياد فتيح خليفة الراوي

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم اياد فتيح خليفة الراوي وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان اياد فتيح خليفة الراوي بالسجن لمدة (٦) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ٢،١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية.
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

المتهم : محمود فيزي الهزاع

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم محمود فيزي الهزاع وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك

استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان محمود فيزي الهزاع بالسجن لمدة (٦) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ١، ٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية. وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

المتهم : قيس عبدالرزاق محمد جواد الأعظمي

١- لكفاية الادلة المتحصلة في هذه القضية بحق المتهم قيس عبدالرزاق محمد جواد الاعظمي وذلك لارتكابه وبالاشتراك جريمة النقل القسري بحق الشعب الكوردي جريمة ضد الانسانية، قررت المحكمة ادانته وفق التهمة الموجهة اليه استنادا لأحكام المادة (١٢/ اولا-د) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وتحديد عقوبتك استنادا لأحكام المادة (٢،١/٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

٢- حكمت المحكمة على المدان قيس عبدالرزاق محمد جواد الاعظمي بالسجن لمدة (٦) سنوات استنادا لأحكام المادة (٤٧٨/ ٢،١) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وبدلالة المادة (٢٤/ثانيا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل واحكام المادة (١٨٢) الفقرة (أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣- لم تحتسب موقوفية المدان في هذه القضية كونه محكوما في قضية اخرى ومرجأ تقرير مصيره عن هذه القضية. وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وافهم علنا.

المحكمة تصدر قرارين مهمين:

أولا : قررت المحكمة الاحتفاظ للمشتكين في هذه القضية بحق المطالبة بالتعويض عن الاضرار التي لحقتهم من جراء هذه الجريمة امام المحاكم المدنية.

ثانيا: إشعار السيد قاضي التحقيق باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الاشخاص الذين اشتركوا في ارتكاب هذه الجريمة ولم تتخذ الاجراءات القانونية بحقهم استنادا لأحكام المادة (١٥٥) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٨/٢ وأفهم علنا.

كلمة ممثل الادعاء العام:

الادعاء العام يعلن للمحكمة بأن القرار سيتم تمييزه بالنسبة للقرارات الصادرة بحق المتهمين الذين تم الافراج عنهم باستثناء المتهمين أحمد حسين خضير ومحمد مهدي صالح.

أهمية حل القضايا والمطالب سلمياً وتحت سقف الدستور

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٨ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفداً يمثل مجموعة من المتظاهرين.

وأكد السيد الرئيس أن التظاهر السلمي حق أقره الدستور لكل مواطن، ومن الواجب الوطني الاستماع لمطالب أبناء شعبنا والسعي الجاد لتلبيتها بما يوفر لهم الحياة الكريمة الآمنة، لافتاً إلى أهمية حل القضايا بطريقة سلمية وتحت سقف الدستور والقوانين.

وأضاف رئيس الجمهورية من الضروري التركيز على الأمن والاستقرار خاصة وأن العراق بلد غني وتتوفر فيه الموارد والإمكانات، كما أن العراقيين تحملوا تبعات كبيرة وصعبة نتيجة للأوضاع والظروف التي مرت عليهم في العقود الماضية من عنف وإرهاب.

بدورهم، تقدم أعضاء الوفد بشكرهم وتقديرهم لموقف فخامة الرئيس، الذي أدى إلى سرعة الاستجابة لمطالبهم، حيث أشار الوفد إلى أنهم يلمسون اليوم حالة جديدة فحامي الدستور يفتح أبوابه أمام المتظاهرين، ولنا الثقة الكبيرة بفخامته على تبني مطالبنا ونيل حقوقنا، مشيرين إلى أن رئاسة الجمهورية تعمل على ملامسة هموم ومعاناة الناس وتبذل المزيد من الجهود لإنصافهم.

العالم ينظر بعين الاهتمام إلى الاستقرار الذي يشهده العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٨ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفداً

ضم عدداً من السادة أعضاء مجلس النواب عن تيار الحكمة الوطني.

وبحث اللقاء التطورات السياسية والأمنية، حيث جرى التأكيد على ضرورة تهيئة مناخات مناسبة داعمة لجهود الحكومة من أجل تنفيذ برنامجها الخدمي والعمل على إنجاحه.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن العالم ينظر بعين الاهتمام إلى الاستقرار الذي يشهده العراق على مختلف الصعد، بحيث صار العراق محط اهتمام الزائرين من مختلف دول العالم.

ونقل الوفد تحيات سماحة السيد عمار الحكيم وقيادة تيار الحكمة معبّرين عن تقديرهم للدور المهم لفخامة الرئيس في تقريب وجهات النظر والعمل على تعزيز وحدة الصف الوطني.

ضرورة ترسيخ الأمن والاستقرار

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٨ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفداً ضم رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف السيد علي عبد الله البديري وعضوية ممثلين عن مجلس القضاء ومكتب رئيس مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزارات الداخلية والتربية والهجرة والمهجرين والشباب والرياضة والوقفين السني والشيعي ورئيس الجامعة المستنصرية.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة ترسيخ الأمن والاستقرار الذي تشهده البلاد، لافتا إلى الحاجة لإعلام فاعل يعكس الصورة الحقيقية للبلد ويمارس دوره في محاربة العنف والفكر المتطرف.

وأضاف فخامته أن رأس المال والاستثمار يحتاج إلى بيئة آمنة ومستقرة، وأن التنمية وتحسين الخدمات والعلاقات الخارجية تأتي نتيجة الأمن والاستقرار، مشيرا إلى أن محاربة العنف تكون عبر ترسيخ الأمن والاستقرار ومحاربة الفكر المتطرف وإرساء التعايش السلمي واحترام حقوق الانسان والتنوع في البلاد.

وقال السيد الرئيس إن على المؤسسات التربوية بجميع مستوياتها تحمل المسؤولية في بناء البلد ومنع الإرهاب بكل أشكاله، ويجب تطوير المناهج التربوية حسب متطلبات العصر الحديث بدءاً من المرحلة الدراسية الأساسية الابتدائية والاهتمام بالطفولة بشكل كبير وصولا إلى المرحلة الجامعية، وتضمين المناهج مفاهيم حقوق الإنسان ومكافحة الأفكار المتطرفة، مشيراً إلى أن الجامعات العراقية تمتلك سمعة علمية رصينة وعريقة، ولكن بعض الجامعات الأهلية مازالت دون المستوى الذي نتمناه للتعليم العالي.

وأشار السيد الرئيس الى دعم عمل اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف لتحقيق أهدافها المهمة، وأضاف أن البلد شهد عقودا من الحروب والمشاكل ولا نريد العودة اليها، مؤكدا ضرورة تحقيق الإنجازات والارتقاء بواقع البلد، منوهاً الى ان ما حدث في محافظة البصرة في استضافة بطولة خليجي ٢٥ تمثل فخراً لجميع العراقيين ويجب الاستمرار في هذا النهج.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن شكرهم وتقديرهم الى السيد الرئيس مُثمنين توجيهاته، وقدموا شرحا لفخامته حول سير عمل اللجنة وأهدافها والخطط الموضوعة في المستقبل من أجل ترسيخ الاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفكر المتطرف وإشاعة مفاهيم التآخي والتسامح وتبني الخطاب المعتدل إضافة إلى برامج تدريب وتاهيل لإعانة النازحين العائدين من مخيمات النزوح ومكافحة التطرف في السجون، والسعي لتحديث المنظومة الدراسية وبما يتناسب والتطورات الحديثة.

دعوة رسمية لحضور مؤتمر المياه في نيويورك

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٨ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (UNDP) السيد آوكي لوتسما الذي سلّم فخامته دعوة رسمية من الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش لحضور مؤتمر المياه من أجل التنمية المستدامة الذي سينعقد في نيويورك.

وخلال اللقاء، جرى بحث علاقات التعاون بين العراق والأمم المتحدة، حيث تركزت المناقشات حول جملة من الموضوعات من أبرزها الشراكة المثمرة القائمة حالياً والسبل الكفيلة بتعزيزها في المرحلة القادمة.

وأكد رئيس الجمهورية أهمية تنشيط التعاون في مجال إدارة المياه والمياه العابرة للحدود، وتطوير وتحسين الواقع الزراعي والإداري والحد من التلوث المائي فضلاً عن أهمية تطوير القدرات لإدارة المياه في البلاد.

بدوره أبدى آوكي لوتسما الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق عن تعاطفه الإنساني مع قضية النازحين، مؤكداً استعداد البرنامج للتعاون مع الحكومة والجهات والمنظمات المعنية لتعزيز قدراتها على مواجهة الضغوط المعيشية المتزايدة لهذه الشريحة، معرباً عن شكره وتقديره للدعم الذي يوفره السيد رئيس الجمهورية لمنظمة(UNDP) وكوادرها وبما يضمن استمرار التعاون البناء في مختلف المجالات التي يعمل عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تصب في مصلحة العراق وشعبه.

استقبال بطريرك السريان الكاثوليك الأنطاكي على العالم وعدد من المطارنة

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٧ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، غبطة البطريرك مار اغناطيوس يوسف الثالث يونان بطريرك السريان الكاثوليك الأنطاكي على العالم وعدداً من المطارنة والآباء من العراق وسورية ولبنان، بحضور وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو وعضو مجلس النواب السيد دريد جميل يشوع.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية على الأمن والاستقرار الذي يشهده العراق، مشيرا إلى أن البلد عانى من الحروب وجرائم الإرهاب التي طالت الجميع، لافتاً إلى أن الإرهاب لم يفرق بين أحد من المواطنين سواء مسيحيين أو مسلمين أو من باقي الأطياف.

وأضاف السيد الرئيس أن مسيحيي الشرق هم سكان المنطقة الأصليون إلى جانب باقي المكونات الاجتماعية، وأن التفرقة صنعها أعداء الإنسانية، ومؤكداً أن أبناء كل الأطياف والمكونات هم أهل هذا البلد ويوحدهم هدف خدمة المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار لأجيالنا، ومن الواجب توفير بيئة آمنة ومستقرة للأجيال المقبلة بلا صراعات ونزاعات.

وأضاف السيد الرئيس، مخاطباً أعضاء الوفد، أن زيارتهم للعراق هي مبادرة طيبة وتُرسخ انطباعاً للجميع بأن المجتمع واحد لا فرق بين مواطن وآخر، ومنوهاً إلى الاستقرار الذي تشهده بغداد وباقي المحافظات، حيث أكد ضرورة إيلاء المحافظات الاهتمام، ومشيراً إلى أن بعض وسائل الإعلام لا ينقل الصورة الحقيقية للأوضاع في العراق ولا يركز على الإنجازات المتحققة، حيث أن حوادث الإرهاب باتت نادرة وهي تحصل في الكثير من البلدان.

وأشار الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى أن المنطقة بحاجة إلى الأمن والاستقرار ويجب حسم المشاكل العالقة عبر الحوار والتلاقي، منوهاً إلى أن المشاكل القائمة ليست مستعصية وبالإمكان حلها، لأن الجميع بحاجة إلى الأمن والاستقرار والسلام.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن تقديرهم للسيد الرئيس على حفاوة الاستقبال وتوجيهاته السديدة ودعمه لحماية التنوع والسلم المجتمعي بين جميع العراقيين، وقدموا الشكر لفخامته على زيارته لمحافظة نينوى وزيارة الكنائس هناك وحضور القداس، مؤكدين أن تلك الزيارة كان لها كبير الأثر في نفوس المسيحيين وجميع العراقيين.

وأكد أعضاء الوفد إيمانهم بالمواطنة واحترام التنوع الذي يزخر به المجتمع العراقي وكل المنطقة، ودعم العيش بسلام ومحبة، والعمل على بقائهم في وطنهم.

جميع الإمكانيات المتاحة هي في خدمة عوائل الضحايا والأسر المنكوبة

*هذا و أجرى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد مساء الأربعاء ٨ شباط ٢٠٢٣ اتصالا هاتفيا مع فخامة الرئيس بشار الأسد .

وعبر الرئيس عن أحر مشاعر المواساة للرئيس الأسد والشعب السوري الشقيق وعوائل ضحايا حادث الزلزال المأساوي.

وجدد فخامة الرئيس رشيد التعبير عن موقف الشعب العراقي وحكومته بالتضامن التام مع الشعبين السوري التركي، والتأكيد على ان جميع الإمكانيات المتاحة هي في خدمة عوائل الضحايا والأسر المنكوبة.

ومن جانبه عبر فخامة الرئيس بشار الأسد في الاتصال باسمه وباسم الشعب السوري عن الشكر والتقدير للرئيس عبد اللطيف جمال رشيد ولحكومة وشعب العراق على الموقف العراقي الذي جرى التعبير عنه عملياً منذ اولى ساعات الحادث المأساوي.

تعاطف وتضامن العراق مع الشعبين السوري والتركي

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٧ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، السفير العراقي لدى تركيا السيد ماجد عبد الرضا.

وجرى الحديث، خلال اللقاء، عن مستجدات الأوضاع بعد كارثة الزلزال الذي ضرب عدداً من المناطق في تركيا وأودى بحياة المواطنين، حيث أكد رئيس الجمهورية ضرورة اتخاذ المتابعة المستمرة والاطمئنان الدائم على أفراد الجالية العراقية، وتقديم التسهيلات اللازمة لتأمين سلامتهم وتلبية احتياجاتهم والتواصل معهم والوقوف على أوضاعهم.

وأعرب السيد الرئيس عن تعاطف وتضامن العراق مع الشعبين السوري والتركي، مؤكدا أهمية تقديم المساعدة للعوائل المنكوبة والمتضررة.

واستمع فخامته إلى إحاطة قدمها السفير بشأن أحوال الجالية العراقية في تركيا والاتصالات والجهود الجارية لمتابعة أوضاعهم.

بيان

تعيش شعوب منطقتنا، وبالأخص الشعبين السوري والتركي، ظروفاً مأساوية نتيجة تداعيات الكوارث الطبيعية من زلازل وهزات أرضية وأحوال مناخية متقلبة، وهو ما يستدعي من الجميع التعاون والتآزر لتوفير الإغاثات العاجلة للمتضررين.

ومع ضرورة تواصل تقديم الإغاثة العاجلة للمتضررين والجرحى وأسر الضحايا، فإن حجم الكارثة يتطلب خطوات استثنائية طويلة الأمد لمعالجتها.

ولذلك، ندعو الحكومات والقوى السياسية إلى تجميد خلافاتها والتعاون لتقديم المساعدات وتسهيل وصولها إلى المتضررين، كما ندعو الأطراف الإقليمية والدولية إلى الإهتمام بالشعوب وإيقاف كل القرارات والسياسات العقابية التي أضرت بالمدنيين وعرّضتهم إلى مصاعب كبيرة.

إن الأضرار الكارثية التي نجمت عن الزلازل تتطلب خططاً إغاثية طويلة الأمد، فمن المدنيين مَن سيبقون بلا عمل ولا سكن ولا خدمات للأشهر وربما السنوات القادمة، وهناك آلاف الجرحى بحاجة للخدمات العلاجية داخل بلدانهم أو خارجها، كما تحتاج المناطق المدمرة إلى عملية إعادة إعمار سريعة لتعود إليها الحياة الطبيعية.

وفي الوقت الذي يعرب فيه العراق عن تضامنه مع المتضررين وأسر الضحايا ويواصل عمله على تقديم كل أنواع المساعدات الممكنة، فإنه يعلن عن وضع كل إمكانياته في خدمة أي تنسيق وحوار دوليين لتجاوز ما يعرقل العمل العالمي المشترك المطلوب لمواجهة المحنة التي تعانيها المنطقة.

د. عبداللطيف جمال رشيد
رئيس الجمهورية
٨ شباط ٢٠٢٣

مجلس الوزراء العراقي يثبت سعر الدينار امام الدولار الامريكي

ترأس رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الثلاثاء ٢٠٢٣/٢/٧، الجلسة الاعتيادية السادسة لمجلس الوزراء، تم خلالها البحث في مختلف القضايا ومستجدات الأحداث في البلاد، ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وإصدار القرارات والتوصيات بشأنها.

وشهدت الجلسة مناقشة تداعيات ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق، وانعكاساتها السلبية على الواقع العام في البلاد. ومن أجل تخفيف آثارها على المواطنين ومختلف القطاعات الاقتصادية، صادق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار، على وفق ما يأتي:

- ١٣٠٠ دينار للدولار سعر الشراء من وزارة المالية.
- ١٣١٠ دنانير للدولار سعر البيع للمصارف
- ١٣٢٠ ديناراً للدولار سعر البيع من قبل المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للمستفيد النهائي.

***واستناداً إلى موقف العراق التضامني مع ضحايا الزلزال الذي ضرب يوم أمس تركيا وسوريا، فقد أقرّ مجلس الوزراء قيام وزارة الهجرة والمهجرين بشراء مواد إغاثية وتموينية وصحية بمبلغ ثلاثة مليارات دينار، من مخصصات الأمن الطارئ، استثناءً من أساليب التعاقد المنصوص عليها في القانون رقم (٢ لسنة

٢٠١٤)، ويتم تخصيص تلك المواد إلى منظمة الهلال الأحمر العراقية لتقديمها كمساعدات ومواد إنسانية باسم الحكومة العراقية للمتضررين من الزلزال في الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية.

أهم ما جاء في المؤتمر الصحفي لرئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني

أهم ما جاء في المؤتمر الصحفي لرئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني الذي عقده يوم الثلاثاء:

- أصبح عمر الحكومة ١٠٠ يوم، وقد وضعت ٥ أولويات منذ اليوم الأول للتصويت عليها وعلى منهاجها الوزاري، اعتمد اختيارها على واقع البلد المعيشي والاقتصادي والخدمي وتحدي مكافحة الفساد.
- الحكومة بدأت عملها بتجربة جديدة وإمكانيات ذاتية ومالية بسيطة تمثلت بالجهد الخدمي والهندسي
- استرداد الأموال كان أولوية في عملية مكافحة الفساد مع عدم ترك المحاسبة القانونية، واعتمدنا آليات نظمت عملية استرداد الأموال المسروقة سواء كانت قبل ٢٠٠٣ أم بعدها، وليس هناك خطوط حمراء بمكافحة الفساد.
- أعدنا انتشار الأجهزة الأمنية طبقاً للبرنامج الحكومي وهناك ٣ محافظات استلمت مديريات الشرطة ملفها الأمني بعد خروج الجيش من داخلها.
- مسار العلاقات الدولية اعتمد الدبلوماسية المنتجة خلال ١٠٠ يوم من عمر الحكومة، وزياراتنا للدول كانت مرسومة ولها أهداف.
- أعددنا العدة لملف الكهرباء خلال صيف ٢٠٢٣، ووفرنا كل المتطلبات وفق ما طلبه وزير الكهرباء.
- كل ملفات الدولة مشمولة بالعمل وليس الأولويات الخمس فقط.
- الحكومة السابقة لم تتخذ إجراءات لحماية المواطن إزاء تأثيرات تغيير سعر الصرف، التي أثرت حتى على ذوي الدخل المتوسط، وتوقفت بسببها جميع المرافق الاقتصادية.
- تفاجأنا في أول شهر بوجود التزامات واجبة تخص آلية بيع الدولار متفق عليها قبل سنتين بين الحكومة والبنك المركزي مع البنك الفيدرالي الأمريكي.
- اتخذنا إجراءات سريعة في موضوع نافذة بيع العملة لكنها تحتاج إلى وقت.
- أصبح التجار يبحثون عن دولار غير رسمي موازٍ للدولار الذي يباع عبر نافذة بيع العملة، ولاننكر وجود عمليات تهريب للعملة.
- تأخير الموازنة العامة بسبب هذه الأزمة ومعالجاتها، وسنعيد الأرقام الموضوعة في الموازنة، وهناك أثر لنسبة العجز في ضوء فرق السعر لصرف الدولار، والدولة تتحمل الضرر وليس المواطن، والآثار السلبية لأي قرار تتحمله الدولة.
- الموازنة ستكون مرآة عاكسة للبرنامج الحكومي وفيها خطوات مهمة نحو التنمية والمشاريع الملحّة التي يحتاجها المواطن.

محمد شياع السوداني:

العراق - الإمارات.. رؤى اقتصادية نحو ازدهار المنطقة

تستحضرني كلمات المغفور له الشيخ زايد عندما قال:«إن الوطن ينتظر منا الكثير والشعب يتطلع إلى أعمالنا»، كما تتراءى لنا جملة أخي الشيخ محمد بن زايد: «عراقنا غال على قلوبنا». هذه ليست خواطر فقط وإنما حقيقة نود بها بدء زيارتنا إلى الإمارات المتحدة بحثاً عن شراكة مستدامة لصالح بلدينا وشعبينا الشقيقين.

قبل أسابيع قليلة، تمكن العراق من تنظيم بطولة كأس الخليج بنجاحٍ منقطع النظير لأول مرة بعد غياب دام أربعة عقود، ورأينا كيف دخل المواطن الإماراتي والخليجي إلى البصرة وأهلنا فتحوا أبوابهم وبيوتهم لأشقائهم وقالوا لهم بملء الفم «عين غطى وعين فراش» وفعلاً، بهذه الروحية الأصيلة أكدت بغداد على دورها الريادي في بناء علاقات

متوازنة والاضطلاع بدورها التاريخي كلاعب رئيسي في المنطقة.

علاقات الأخوة تتعمق عند المحن، ونحن لا ننسى دور الإمارات الشقيقة الدبلوماسي لدعم العراق، ومشاركتها في الحرب ضد «داعش»، ومساهمتها الفعّالة في إعادة ترميم المناطق المدمرة، وعلى سبيل المثال، إعادة بناء الجامع النوري ومنارته الحدباء في مدينة الموصل، فهذا الجامع التاريخي له منزلة كبيرة في قلوب العراقيين.

إننا نؤمن وبشكل ثابت بأن العلاقة المستدامة بين دول المنطقة واستقرارها تأتي من ربط المصالح المشتركة بين هذه الدول من خلال التعاون الاقتصادي وبناء المشاريع التنموية لخلق فرص العمل والاستفادة من الطاقة البشرية والطبيعية الموجودة في بلداننا.

ستتطرق مباحثاتنا مع الأشقاء في الإمارات إلى تبادل الخبرات في شتى المجالات وخاصة في ظل حرص دول منطقة الخليج على تعزيز التعاون من أجل التكامل عبر مشاريع صناعية وزراعية وتجارية.

وتعد الإمارات من أبرز الشركاء التجاريين للعراق، حيث يفوق حجم التبادل التجاري بين البلدين ١٦ مليار دولار تتركز غالبيتها في المشتقات النفطية والأجهزة الكهربائية والتكنولوجية. ولدينا اهتمام بتعزيز هذه الشراكة التجارية بما يخدم البلدين.

وهذه الزيارة هي تأكيد على رغبة العراق الصادقة في استمرار وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي وجذب الاستثمارات لمختلف القطاعات ومنها الطاقة المتجددة وإدارة الموانئ ومراكز الخدمات اللوجستية، إذ أن التجربة الإماراتية تعتبر من التجارب الرائدة في العالم لبناء البلد، فنحن بإمكاننا الاستفادة من تجاربهم العميقة لبناء العراق، وعلى سبيل المثال، ريادة الإمارات في إدارة الموانئ العملاقة قد تكون نواة للمشاركة في إدارة ميناء الفاو الكبير الذي يسعى العراق، لأن يكون واحداً من كبريات موانئ الشحن في العالم باعتباره مشروعاً استراتيجياً يربط الشرق بأوروبا عبر العراق.

كما سنناقش مع أخي رئيس الإمارات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان التطورات السياسية والدبلوماسية الأخيرة في المنطقة والنتائج الإيجابية من (قمة بغداد ٢)، التي استضافتها المملكة الأردنية الهاشمية، والتي ركزت بشكل كبير على دعم العراق في مساعيه لإرساء دعائم الاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي عبر تمكينه بالخبرات والاستثمارات والربط الكهربائي الحيوي، وهو ما يتناغم مع أولويات الحكومة وأهدافها لتحقيق التنمية للشعب العراقي.

> **علاقات الأخوة تتعمق عند المحن، ونحن لا ننسى دور الإمارات**

كما تهدف هذه الزيارة للتأكيد على إصرار الحكومة العراقية على مواجهة الفساد، وهو ما يتطلب تعاوناً وثيقاً مع دول الجوار وتبادلاً للخبرات في مجالات الحوكمة والتشريعات وتدريب الجهات المنوط بها مواجهة الفساد في الدولة واسترداد الأموال واسترجاع المطلوبين الذين قد يتخذون من الدول الصديقة ملاذاً آمناً لهم.

نذهب إلى الإمارات الشقيقة بروح الصداقة والتعاون والإخاء وهي مبادئ طالما حث عليها الشيخ الوالد زايد بن سلطان آل نهيان وأرسى معانيها في علاقات دولة الإمارات مع جيرانها وتشبع بها أولاده وساروا على دربه، ونحن نتشارك معهم هذه المبادئ التي تسهم في ازدهار بلدينا عبر علاقات وثيقة نحرص على بنائها وتعزيزها.

*رئيس مجلس وزراء العراق

هادي عزيز علي:

الفساد يعطل قوة نفاذ القواعد القانونية

يعرف القانون عادة بأنه : (مجموعة القواعد العامة المجردة التي تنظم سلوك وعلاقات الاشخاص في المجتمع ويلزم مخالفها الجزاء). ومن هذا التعريف يلاحظ وجوب تمتع القاعدة القانونية بالاختصاص الشامل والنفاذ المطلق لكي تعمل في الوسط الاجتماعي المزمع تنظيم العلاقات فيه .

وعندما نقول خضوع الاشخاص فان المقصود بذلك الاشخاص الطبيعيين والمعنويين على حد سواء وهذا يعني خضوع الدولة لحكم القانون باعتبارها شخصا معنويا اسوة بخضوع الافراد وهذا الخضوع هو الذي يطلق عليه (سيادة القانون). لما تقدم ولما كانت القواعد القانونية معنية بتنظيم السلوك فيجب والحالة هذه وجود سلطة تضبط ايقاع ذلك السلوك لكي يكون صحيحا اي ان يكون منسجما والاحكام التي تضمنتها وحددتها تلك القواعد القانونية وهذا ما يطلق عليه مبدأ (المشروعية) ويلاحظ هنا ان المشروعية تتعلق بالقواعد القانونية حصرا ولا تشمل القواعد الاخرى (الاخلاقية او الدينية) لان الاخيرتين لم تصنعهما الدولة وغير مقترنتين بجزاء قانوني.

ممارسة السلطة يوجب المرور على عناصرها، وبيان الذي يقبض على السلطة والذي يخضع لها والوسائل المتبعة لانفاذ القواعد القانونية من خلال الدورالمرسوم لحركتها في المجتمع فضلا عن توزيع السلطة (الفصل بين السلطات) التشريعية والتنفيذية والقضائية

> يتجسد دور السلطة التشريعية في الرقابة وخلال الاليات المعتمدة من قبلها

الذي يجب ان يقترن بالتوازن بين السلطات شرط ان تكون نشاطاتها محكومة بسيادة القانون وليس محكومة بالقانون وحده لان بعض النظم السياسية غير الديمقراطية يمارس فيها السياسيون السلطة من خلال القوانين في حين لايخضعون انفسهم لتلك القوانين ولسيادة القانون اشتراطاتها على المستوى الوطني وهي :

١- ان يكون قانون اساس يحدد السلطات في الدولة.

٢ – الوضوح في النصوص القانونية ووصولها للكافة تحقيقا لمبدأ : (لايفترض جهل الشخص بالقانون).

٣ –على البرلمانيين ان يجيدوا العملية التشريعية والصياغة القانونية والرقابة.

٤ – ان لا تتجاوز الحكومة سلطاتها القانونية.

٥ – توزيع السلطات.

٦ – تكون السلطة القضائية مستقلة نزيهة وذات سلوك مهني رصين وان يحترم السياسيون احكام القضاء بمواصفاته تلك وان الوصول للعدالة يجب ان يتم باقل التكاليف واقصر المدد.

٧ – يمكن تخفيف حمل العبء عن المؤسسة القضائية بايجاد سبل لحل النزاعات كالتحكيم مثلا.

٨ – على الموظفين المكلفين بانفاذ القانون تطبيقه على وفق ما انصرفت اليه ارادة المشرع.

٩ – ضبط ممارسة السلطة لنشاطها ويتم ذلك من خلال خضوعها للقانون نفسه وطاعته.

ولكن قد تتراخى السلطة في تطبيق القانون، اوقد تخضع تطبيقه الى خيارات ورؤى مخالفة لمضمونه او لا تطبقه في جزء منه خلافا لوحدة التشريع، او ان تطبقه بشكل معيب او منحرف، او ان تتصرف في غياب القانون فتفرض عقوبات او تعزيرات لا مرجعية قانونية لها اوان تمنح مزايا ومصالح من دون سند قانوني وخلاصة الامر ان مثل هذه السلطة التي تتخذ معايير مخالفة للاحكام القانونية النافذة وتوغل في عدم الاكتراث بالقانون وعدم طاعته تفقد صفتها الضامنة لقوة نفاذ القواعد القانونية لا بل قد يصل بها الامر الى عدم طاعة القانون.

وهنا يتجسد دور السلطة التشريعية في الرقابة وخلال الاليات المعتمدة من قبلها. وهنا ايضا ينهض دور السلطة القضائية النازع نحو اعادة تلك السلطة الى بيت الطاعة وبخلافه فان الخروج عن احكام القانون يفضي الى انهيار الدولة والعبث بحقوق مواطنيها وهدر أموالها وانتشار البطالة والجوع وفقدان مقومات الحياة الاساسية المطلوبة.

وكوقائع على سبيل المثال لا الحصر نورد ثلاثة امثلة تمكنت فيها السلطة من تعطيل قوة نفاذ القواعد القانونية او التعطيل الجزئي لها اوغيبت تطبيقها :

١ ـ ان قانون أصول المحاسبات رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ الملغي وملحقه الذي بقي نافذا بموجب امر سلطة

> ضبط ممارسة السلطة لنشاطها من خلال خضوعها للقانون نفسه وطاعته

الائتلاف المؤقته رقم ٩٤ لسنة ٤٠٠٤ وقانون الادارة المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٩ كلها تتضمن لزوم تقديم الحسابات الختامية للانشطة التي تضمنتها قوانين الموازنة منذ العام ٢٠٠٣ ولحد الان وهذا الالزام هو ما قصد به (قوة نفاذ القاعدة القانونية) ومعلوم ان قوة نفاذها معطلة لعدم تقديم الحسابات الختامية وهذا التعطيل افضى الى عدم قدرة الدولة على تعقب الاموال التي اختفت بقدرة قادر وكانت سببا في الوضع الاقتصادي المريع الذي نحن فيه.

٢ ـ العقوبات الغليظة في نظامنا القضائي المتعلقة بالجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في الباب الخامس من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ منها الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة الواردة في الفصل الخامس من الباب المذكور فضلا عن الباب السادس من القانون اذ نص فصله الاول على جريمة الرشوة والثاني على جريمة الاختلاس والثالث على جريمة تجاوز الموظفين حدود وظائفهم فضلا عن قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل الذي عرف قضية الفساد بانها : (دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشان جريمة من جرائم (سرقة اموال الدولة، الرشوة، الاختلاس، تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفق المواد « ٣٢٨ الى المادة ٣٣١ والمادة ٣٣٤ الى ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١ « من قانون العقوات) وفيها الجانب العقابي لجرائم الفساد سواء كانت الرشوة ام الاختلاس ام تجاوز الموظفين حدود وظائفهم الا ان الفساد تمكن وباصرار من تعطيل قوة نفاذ القواعد القانونية المتصدية لتلك الجرائم بدليل وجود جيش من الفاسدين يسرح ويمرح بوقاحة مطلقة امام أعين الناس .

٣ ـ العقود : العقود بصفة عامة يحكمها الفصل الاول من الباب الاول من الكتاب الاول من القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ (المواد من ٧٣ الى نهاية المادة ١٨٣). وقدر تعلق الامر بالعقود العامة فهناك الشروط العامة لمقاولات الاعمال الهندسية المدنية بجزئين وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية بجزئين للعام ٢٠١٤ فضلا عن امر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٤ وبموجبه تم تاسيس دائرة العقود الحكومية العامة هذه المنظومة التشريعية وتاجها القانون المدني المتضمن احكاما حاسمة للذي يتخلف عن تنفيذ ما التزم به عقديا فضلا عن قوة النفاذ التي جاءت باسم «المسؤولية التقاعدية (ضمان العقد) « إضافة الى الاحكام المتعلقة بفسخ العقد والاثار المترتبة عليه اذ تضمن في العديد من نصوصها (قوة نفاذ القواعد القانونية)، وبجردة بسيطة يمكن الوقوف على عدد العقود الحكومية المبرمة والمسحوبة مبالغها في مقابل المنفذ منها لتصل الى سطوة الفساد المتمكن من التعطيل.

*صحيفة المدى

وجدان عبدالعزيز:

الديمقراطيَّة وتجربة العراق

ضغوط وسائل الاتصال الجديدة التي فرضتها ثورة المعلوماتية وشبكة الإنترنت والإعلام الفضائي لها دور كبير في هذا الانتشار السريع للقيم والأفكار الجديدة، وفي تنامي الشعور بأن المجتمعات العربية جزء لا يتجزأ من عالم واحد.

وتصاعد وتيرة الطلب على الانخراط في هذا العالم والمشاركة في معايير الحضارة المدنية الصاعدة.. ومن هنا أصبح التغيير في الانظمة العربية حتميا، ورغم احباطات التغيير في الجسد العربي ورغم دعوات الاصلاح السابقة لهذه المرحلة، إلا أن تبدل الانظمة العربية واندفاع الشعوب نحو التغيير صارا لازمتين للتغييرات الديمقراطية في العالم العربي، ومن هنا تولدت أنظمة ديمقراطية ومنها العراق، والحقيقة بناء الانموذج الديمقراطي العراقي وحمايته، سواء من داخل العراق، أو من خارجه، بات ضرورة محلية واقليمية ودولية تخدم المجتمع الإنساني، ونحن نعول على الدعم الدولي للعراق، كون الأنموذج الديمقراطي العراقي سيحول السلام الهش في المنطقة، والتي توارثته منذ عهد الانظمة الدكتاتورية، إلى سلام دائم وقوي ستعود فائدته على شعوب المنطقة وشعوب جميع الدول، وحتى الدول الكبرى.

فالمنطقة التي يتربع العراق مكانة خاصة بها، تنعم بالكثير من الخيرات ومؤداها استمرار الحضارة الحديثة

بالنمو، ناهيك أنها لم تستثمر بعد، بسبب تلك الحروب البائسة، والأنموذج العراقي تمكن من امتصاص قوى عدم الاستقرار، وأعاد انتاج نفسه بتركيبة جديدة بعد هزيمة تنظيم داعش والحفاظ على وحدة البلاد، مما يطرح اليوم- وفق فرضية هنتنغتون- امكانية جعل العراق نقطة انطلاق للموجة الرابعة للديمقراطية، وبات النظام الديمقراطي العراقي يدفع باتجاه السلام، بعدأن ذاق ويلات الطائفية المتمثلة بالموجة الداعشية الهمجية الغارقة بالاجرام والقتل، وراح يرتكن إلى المسارات الدستورية في حفظ الهوية الوطنية، كقيمة تحول المجتمع من جماعات عضوية متناحرة إلى مجتمع ذي مؤسسات مدنية ممثلة، (لأن المواطنة في الدولة الديمقراطية، يجب أن تكون عبارة عن عضوية في الدولة تعكس حق التمثل لجماعة أو لعدة جماعات، وان تكون هي القاعدة لحالة حوار بين الجماعات)..

اذن هذه المعطيات وفرت (للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لايجاد حل طويل الأمد لإشكالية الاستقرار في المنطقة تقوم على أساس دعم الأنموذج العراقي على غرار ما حدث في دعم الولايات المتحدة الامريكية لأنموذج المانيا الغربية سابقا- ليواصل مسيرة نجاحه والتي ستساعد بشكل غير مباشر على انتشار الأنموذج الديمقراطي في المنطقة، وفق قواعد نظرية الدومينو، كبديل عن النهج القائم اليوم، والذي يدفع باتجاه الابقاء على النظم الدكتاتورية كثمن للسلام الهش والقصير المدى.).

وما يتطلب للحفاظ على هذا الأنموذج الديمقراطي العراقي، بناء قوة اقتصادية وطنية تتعاطى مع النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم تخفيف سطوة القوى الكبرى على هذه القوة الاقتصادية الوطنية، كي لا تتحكم في اشكال ومخرجات الديمقراطية، حيث تكرس قوة وماكنة دول بعينها، على حساب الدول الاخرى، لتكرس قوة الدول المتقدمة والغنية والمتحكمة في الاقتصاد العالمي، على حساب الدول النامية والفقيرة، والوطنية هنا، تفرض التفكير في آليات بناء نموذج ديمقراطي خاص ومحلي لا يتعارض مع روح الديمقراطية، التي تعني قيم العدالة الاقتصادية، التي تولد العدالة الاجتماعية.. حيث لاسبيل لبناء نموذج ديمقراطي وطني، إلا من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، وهكذا يستمر التعاطي الإنساني بين المجتمعات الإنسانية عبر مضمون وروح العمل الديمقراطي..

> **صحة الأمر هنا محاولة ترسيخ العدالة بكل انواعها الاقتصادية وغيرها**

وضمن هذا الاتجاه ويقول برجيفورسكي: (إن الديمقراطية يمكن أن تبقى على قيد الحياة في البلدان الفقيرة، ولكن في ظل ظروف خاصة، أي أن يكون توزيع الدخل فيها قائما على المساواة)، فالركيزة الاساسية في حالة استقرار النظام الديمراطي بناء قاعدة اقتصادية متنامية عبر تعدد الموارد، واعتماد الاستثمار بعد الاستقرار الامني، حيث نصت المادة (٢٥) من الدستور العراقي : (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)، ومن ثم وكما أشرنا توزيع الدخل بالتساوي على المواطنين، وفق مبدأ الحقوق والواجبات،

وبذلك كفلنا حالة الاستقرار والرخاء وتنامي الأنموذج الديمقراطي العراقي واعتباره مثالاً في المنطقة، فهل نسير بالاتجاه الصحيح، وصحة الأمر هنا محاولة ترسيخ العدالة بكل انواعها الاقتصادية وغيرها.

فاجعة الزلزال في تركيا وسوريا

حصيلة ثقيلة للضحايا وعمليات الإنقاذ تدخل مرحلة حاسمة

آلاف يبيتون في العراء ومثلهم تحت الأنقاض

المرصد/فريق الرصد والمتابعة

تعيش كثير من المدن التركية والسورية وضعا مأساويا وأشدها تلك الأكثر تضررا من أعنف زلزال ، فبينما يقضي الآلاف منهم الليل في الشوارع أو في سيارات ، تخشى السلطات من أن الآلاف لا يزالون عالقين تحت الأنقاض.

ومع دخول عملية البحث عن ناجين مرحلة حساسة، وصلت فرق إنقاذ من بريطانيا وقطر وإسرائيل إلى مطار غازي عنتاب القريب من مركز الزلزال الذي ضرب الاثنين جنوب تركيا بقوة ٧٫٨ درجة وخلّف ما لا يقلّ عن ١١ ألف قتيل، فيما لا يزال كثيرون عالقين تحت الأنقاض.

ويخوض عمال الإغاثة سباقا مع الزمن. ومشى عناصر الإنقاذ الدوليون في صالة كبار الشخصيات في مطار غازي عنتاب حاملين معدات وخبرة في هذه الحالات.

وحذّر وزير الداخلية التركي سليمان صويلو من أن الساعات الثماني والأربعين المقبلة ستكون «حاسمة» في عملية البحث عن ناجين، خصوصا مع انخفاض درجات الحرارة حتى ملامستها الصفر مئوية تقريبا.

وينام نحو ١٠٠ شخص ملفوفين ببطانيات في إحدى صالات المطار التي تُستخدم عادة للترحيب بسياسيين ومشاهير أتراك.

ومنعت السلطات المحلية الناس من الإقامة في الأبنية السكنية بسبب الهزات الارتدادية الكثيرة التي ضربت المنطقة.

وأمضى عشرات الآلاف من أبناء المدينة التي يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة الليل البارد في السيارات أو متجمعين حول مواقد نار أُشعلت في الشوارع، لكن السلطات تخشى أن يكون آلاف الأشخاص لا يزالون عالقين تحت الأنقاض في أكثر المناطق تضررا في تركيا وسوريا.

وقال رئيس فريق الإغاثة البريطانية ديف أونيل إن الساعات المقبلة ستكون «حاسمة للغاية» بين الأنقاض، مضيفا بُعيد وصول فرقة المسعفين البريطانيين الـ٧٧ إلى مطار غازي عنتاب «لهذا نحن حريصون جدا على العمل بأسرع ما يمكن لتحقيق أقصى استفادة من نافذة الإنقاذ التي أمامنا».

وتابع أن الفريق يسعى «للخروج في أسرع ما يمكن.. لدينا فرق بحث وكلاب مدربة. نحتاج للخروج وإقامة قاعدة خاصة بنا والتعاون مع الفرق الأخرى».

وفي أجواء البرد القارص، يواصل رجال الإغاثة سباقهم مع الزمن لمحاولة إنقاذ الناجين من الزلزال ويؤدي سوء الأحوال الجوية إلى تعقيد عمليات الإنقاذ.

حصيلة ضحايا الزلزال

وبلغ عدد القتلى في زلزال تركيا حتى منتصف ليلة الاربعاء ٢٠٢٣/٢/٨ (٩٢٠٠)شخصا حسب اعلان ن نائب الرئيس التركي ، وناهز عدد الجرحى ٥٣ ألفا، وتم تسجيل انهيار ٦ آلاف و٤٤٤.

وفي سوريا، بلغت حصيلة القتلى (١٦٠٠) شخصا والمصابين إلى أكثر من ٢٧٥٠ ويتوقع أن يرتفع عدد القتلى بشكل كبير إذ ما زال مئات الأشخاص عالقين تحت الأنقاض بحسب الخوذ البيضاء (متطوعو الدفاع المدني) في مناطق خاضعة لسيطرة فصائل المعارضة.

منظمة الصحة العالمية تحذر

وقالت كاثرين سمولوود مديرة الحالات الطارئة في المكتب الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية لفرانس برس «هناك احتمال مستمر لانهيارات إضافية وغالبا ما نرى أرقاما أعلى بثماني مرات من الأرقام الأولية».

واضافت «نرى دائما النمط نفسه مع الزلازل ويا للأسف. وهذا يعني أن الأرقام الأولية عن القتلى أو الجرحى سترتفع بشكل كبير في الأسبوع الذي يلي الزلزال».

وسيؤدي هطول الأمطار والثلوج التي تتساقط في بعض الأماكن بكثافة والانخفاض المتوقع في درجات الحرارة إلى زيادة صعوبة أوضاع الأشخاص الذين باتوا بلا مأوى وكذلك عمليات فرق الإغاثة.

وقد تشكل عملية إدارة رعاية الناجين تحديا أيضا.

واوضحت سمولوود «الأشخاص الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم سيجتمعون ويتجمعون في أماكن عامة وهذا سيطرح أيضا مخاطر، وخصوصا إذا لم يتم استقبالهم بشكل جيد في حال لم تتوافر وسائل تدفئة وأيضا بسبب الاكتظاظ»، متخوفة من انتشار فيروسات الجهاز التنفسي.

أرقام الضحايا في سوريا أقل من الواقع المؤلم

وقال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سوريا إن الزلزال فاقم من معاناة ملايين السوريين، مشيرا إلى أن أرقام ضحايا الزلزال التي ذكرت أقل كثيرا جدا من الواقع المؤلم.

وتابع بالقول «قبيل الزلزال، كان هناك ٤ ملايين سوري بحاجة إلى مساعدات»، قبل أن يضيف «لدي أمل بإمكانية إدخال المساعدات إلى سوريا غدا عبر حدود تركيا».

وأوضح منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سوريا أن هناك معاناة في إيصال المساعدات بسبب دمار البنية التحتية.

وأضاف أن الخارجية السورية أكدت أن دمشق منفتحة على تلقي المساعدات، قائلا «مستعدون لتلقي المساعدات وتوزيعها من أي جهة كانت»، ومعربا عن أمله في «تنحية الاعتبارات السياسية من أجل ضمان وصول المساعدات»، كما أوضح أن «شاحنات المساعدات تنتظر على الحدود ويتم التنسيق لضمان عبورها».

تنسيق امريكي مع "قسد" لإيصال مساعدات لمتضرري الزلازل

الى ذلك قالت القيادة المركزية الامريكية في قاعدة العديد في قطر، الأربعاء، أن هناك تنسيقاً مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" لإيصال المساعدات لمتضرري الزلازل.

وأضافت القيادة الامريكية، في بيانٍ لها، أنها قامت مع "قسد" بإنشاء فريق عمل لتسريع عملية الدعم وإيصال المساعدات بالسرعة القصوى.وأضافت أن هناك "تنسيق وثيق مع وزارتي الدفاع والخارجية الامريكية والشركاء في قسد لإيصال المساعدات الإنسانية لمتضرري الزلزال".

وفي ذات الأثناء وبحسب مصادر مطلعة، جهزت الإدارة الذاتية قوافل تحمل مساعدات إنسانية لإرسالها للمناطق السورية المتضررة.

المساعدات الدولية وعروض الإغاثة

*الولايات المتحدة:قال ستيفن ألين، وهو قائد فريق استجابة للكوارث تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إن فريقين من الوكالة يتألف كل منهما من نحو ٨٠ فردا ومعهم عدد من الكلاب المدربة على البحث والإنقاذ سيصلان إلى تركيا يوم الأربعاء ويتجهان إلى إقليم أديامان في جنوب شرق البلاد للتركيز على عمليات البحث والإنقاذ.

* الصين:قال التلفزيون المركزي الصيني الرسمي أن الصين أرسلت فريقا متخصصا في عمليات الإنقاذ بعد الزلازل إلى أضنة في تركيا يوم الأربعاء. وأحضر الفريق، المكون من ٨٢ فردا وأربعة كلاب بحث، ٢٠ طنا من الإمدادات والمعدات. وقال التلفزيون إن هناك فرق إغاثة من عدة أقاليم في طريقها إلى المناطق المتضررة أيضا.

* الهند:استعد فريقان من القوة الوطنية الهندية للتعامل مع الكوارث يتألفان من مئة فرد ومزودان بمعدات وفرق من الكلاب المدربة للتوجه إلى منطقة الكارثة. وجرى تجهيز فرق طبية وإرسال مواد إغاثة بالتنسيق مع السلطات التركية.

* اليابان:أرسلت اليابان ٧٣ من أفراد الإغاثة إلى تركيا مع معدات مثل أجهزة لرصد الأحياء وحفارات ومولدات محمولة ومستلزمات طبية ومواد غذائية.

*بريطانيا:قالت الحكومة البريطانية إنه تم إرسال ٧٦ متخصصا في البحث والإنقاذ بالإضافة إلى أربعة كلاب ومعدات إنقاذ وإن فريق طوارئ طبية بريطانيا سوف يقيم الوضع على الأرض.

* إسرائيل:أرسلت إسرائيل فرق بحث وإنقاذ وطواقم طبية وإمدادات. وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن إسرائيل مستعدة أيضا لمساعدة الضحايا في سوريا. وجاء ذلك رغم العداء بين الجانبين.

* سويسرا:أرسلت سويسرا نحو ٨٠ خبير إنقاذ سويسريا وثمانية كلاب مدربة على البحث إلى تركيا. ويضم فريق الإنقاذ متخصصين في مواجهة الكوارث من الجيش السويسري.

نيويورك تايمز عن «زلزال القرن»: طاقته تُعادل نحو ٣٢ قنبلة ذرية

قال تقرير نشرته صحيفة The New York Times الأمريكية بعد نحو ٣٠ دقيقة من الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا، فجر الإثنين ٦ فبراير/شباط ٢٠٢٣، إن «من المرجح وقوع أضرارٍ جسيمة، ومن المحتمل أن تكون الكارثة واسعة النطاق»، فيما قدّر التقرير أن الخسائر الاقتصادية ستصل إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي التركي.

ونقل التقرير عن جانوكا أتاناياكي، عالم الزلازل في جامعة ملبورن الأسترالية، أن الطاقة التي انبعثت من الزلزال كانت تُعادل ٣٢ «بيتا جول» تقريباً، لافتاً إلى أن هذا الرقم يكفي لإمداد مدينة نيويورك بالطاقة لأربعة أيامٍ على الأقل.

وأردف أتاناياكي: «من ناحية الطاقة، سنجد أن الزلزال الذي سجل ٧٫٨ درجة أقوى بـ٧٠٨ مرات من زلزالٍ بقوة ٥٫٩ درجة»، في إشارةٍ إلى الزلزال الذي ضرب ملبورن الأسترالية عام ٢٠٢١، عندما تعرضت المدينة لبعض الأضرار الخفيفة.

ويجري قياس قوة الزلازل باستخدام مقياس الحجم المحلي، الذي كان يُعرف في وقتٍ من الأوقات باسم «مقياس ريختر». ويُعَدُّ هذا المقياس من المقاييس الخوارزمية، إذ إن كل زيادةٍ يسجلها بمقدار عددٍ صحيح واحد تعني زيادة حجم الطاقة المنبعثة من الزلزال بـ٣٢ ضعفاً تقريباً.

ولا يشعر البشر بالزلازل التي تبلغ قوتها ١ درجة على مقياس ريختر. بينما يصف العلماء الزلازل التي تبلغ قوتها ٧ درجات بأنها تمتلك «طاقةً تُعادل نحو ٣٢ قنبلة ذرية كتلك التي ضربت هيروشيما»، وفقاً لمدير المعهد الفلبيني لعلم البراكين والزلازل ريناتو سوليدوم خلال حديثه إلى «نيويورك تايمز» البريطانية عام ٢٠١٣.

تحرك لوحة الأناضول

بدوره، قال رئيس المعهد الوطني الإيطالي للجيوفيزياء والبراكين البروفيسور كارلو دوغليوني، إن الزلازل التي ضربت تركيا تسببت في تحرك البلاد (لوحة الأناضول) ٣ أمتار نحو الغرب.وأوضح دوغليوني للصحافة الإيطالية الثلاثاء، أن الزلازل حدثت عند نقطة التقاء صفائح شرق الأناضول مع الصفيحة العربية والإفريقية.

وأشار إلى أن التقديرات الحالية تشير إلى إزاحة الصفيحة ٣ أمتار، لكن المعلومات النهائية سيتم الحصول عليها بعد الاطلاع على بيانات القمر الصناعي، لافتاً إلى أن الزلازل وقعت في أحد خطي الصدع الزلزالي اللذين يمران في تركيا.

وبحسب خبراء، فإن الزلزال الذي وقع في تركيا بولاية كهرمان مرعش، كان أقوى بألف مرة من زلزال ٢٠١٦ الذي حدث في إيطاليا.

د. محمد نورالدين:

تركيا في قلب الزلزال العظيم

«اختار» القَدَر قضاء بازارجيك، التابع لمحافظة قهرمان ماراش، ليكون مركز الزلزال المدمّر الذي ضرب مساحة واسعة من المدن التركية، وصولاً إلى ديار بكر شرقاً. لكن مركز الزلزال القريب من الحدود السوريّة، «وحّد» مصاب المناطق، سواءً تلك الخاضعة لسيطرة الحكومة، أو مناطق المعارضة في شمال غربيّ البلاد، والتي تعرّضت، بدورها، لخسائر كبيرة جداً في الأرواح والممتلكات، فضلاً عن شمول الزلزال كلاً من لبنان ومصر، من دون خسائر مهمّة. أمّا قوّة الزلزال التي بلغت ٧٫٧ درجات على مقياس ريختر، وبعمق سبعة كيلومترات، فجعلتْه يشمل بتداعياته مساحة جغرافية واسعة بلغت ١٠ محافظات وعدّة مدن كبرى دفعة واحدة، من قهرمان ماراش، وشانلي أورفة، وغازي عينتاب، إلى الإسكندرون، وملاطية، وأضنة، وآدي يمان، وعثمانية، وصولاً إلى ديار بكر، وهو ما حدا بالخبراء إلى القول إن الزلزال الذي وقع هو الأشدّ منذ عقود طويلة.

ولم يقتصر الأمر على الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا في الساعة الثالثة و١٧ دقيقة تقريباً بتوقيت بيروت من فجر الإثنين، بل إن آخر جديداً (ليس هزّة ارتداديّة) قوّته ٧٫٦ درجات، ضرب في منطقة البستان التابعة أيضاً لمحافظة قهرمان ماراش، عند الساعة

> حذر خبراء الزلازل من أن الهزات الارتدادية قد تكون قوية

الثانية عشرة و٢٥ دقيقة .

على أن حجم الخسائر الحقيقية لن يَظهر قبل مرور عدّة أيّام وربّما أسابيع، فيما كانت التقديرات حتى عصر أمس تشير إلى سقوط حوالى ألفي قتيل وآلاف الجرحى، وتلك أرقام ظلّت أوّلية بفعل وجود جثث كثيرة تحت أنقاض آلاف المباني المدمّرة، ولا سيما المرتفعة منها داخل المدن. وقد تضرّر أيضاً مطار هاتاي في لواء الإسكندرون، وتشقّقت مدرجاته، وأُغلق أمام رحلات الطيران، كما تشقّق عدد كبير من الطرق التي تصل بين مدن الإسكندرون، فيما أُغلقت مطارات أخـرى، من مثل قهرمان مـاراش، وغـازي عينتاب، وملاطية، أمام رحلات الطيران المدني، وتمّ تفريغها لرحلات الإنقاذ، وعلّقت المدارس فصولها الدراسية في المناطق المذكورة لمدّة أسبوع. ومن بين الآثار المتضرّرة، قلعة غازي عينتاب التاريخية التي انهارت أجزاء من بعض أسوارها.

وفي الموازاة، ثمّة من أنذر من حدوث تسونامي في المناطق الشرقيّة للبحر المتوسط. وبالنسبة إلى الخسائر في الأرواح، فلم يُعرَف بعد مصير النائب عن «حزب العدالة والتنمية»، يعقوب طاش، وعائلته في مدينة آدي يمان. ومن بين الذين لا يزالون تحت الأنقاض، ولم يُعرف مصيرهم إلى الآن، عدد كبير من الرياضيين من مختلف الألعاب، منهم ٤٠ مصارعاً في قهرمان مـاراش، وأحمد أيوب تورك أصلان حارس مرمى نادي «ملاطية سبور الجديد»، والعديد من لاعبي كرة الطائرة التابعين لفريق بلدية ملاطية، و١٤ لاعبة في فريق هاتاي للسيدات في كرة الطائرة.

في هذا الوقت، حذّر خبراء الـزلازل، مثل ناجي غورير، من أن الهزّات الارتدادية قد تكون قويّة، وقد تؤدّي إلى تَهدُّم المنازل التي تصدّعت، داعياً سكّانها إلى عدم العودة إليها. وكان غورير نفسه أطلق، قبل يومين من حدوث الزلزال، تحذيرات من حدوثه، وأبدى قلقه إزاء ذلك.

من جهته، أفاد خبير الزلازل، حسن سوزبيلير، بأن الزلزال كان الثاني الأكبر في تركيا خلال مئة عام، بعد الأوّل الذي حدث في أرزنجان، في عام ١٩٣٩. وبحسب هذا الخبير، فإن خطّ الصدع للزلزال الجديد أسفر عن تكسير طبقة كانت تتشكّل بعد آخر زلزال حصل عام ١٥٠٤، مضيفاً أنه «علميّاً، كان مثل هذا الزلزال متوقّعاً».

أمّا الباحث في الزلازل، ضياء الدين تشاكر، فقال إن الهزّات الارتداديّة التي شهدتها قهرمان ماراش كثيرة، بحيث لم يُعرَف مثلها بعد الزلزال الكبير الذي وقع في إسطنبول، عام ١٩٩٩. إلاّ أن التغريدة الأكثر تداولاً، جاءت على لسان خبير الزلازل الهولندي، فرانك

هل سيكون الزلزال فرصة لتحسين العلاقات الأميركية والغربية مع تركيا؟

هوغيربيتس، المشهور بتكهّناته، والذي كتب، الجمعة الماضي في الـ٣ من شباط، متوقّعاً زلزال أمس الإثنين.

وجاء في تغريدته: «عاجلاً أم آجلاً سيحدث زلزال بقوّة ٧٫٥ في منطقة جنوب وسط تركيا والأردن وسوريا ولبنان»، مرفقاً تغريدته هذه بخريطة مفصّلة تُطابق خريطة الزلزال الذي حدث!

ودفعت الخسائر الكبيرة الناتجة من الزلزال، الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى الذهاب إلى مقرّ عمليات الإغاثة في أنقرة للإشراف على عمليات الإنقاذ التي تتمّ وسط ظروف مناخية صعبة من الرياح والمطر وتساقط الثلوج وتدنّي درجات الحرارة.

وقال إردوغان إنه من غير الممكن معرفة العدد النهائي للضحايا، والذي يزداد بسرعة. من جهته، سارع وزير الداخلية، سليمان صويلو، إلى رفْع درجة الإنذار إلى الدرجة الرابعة، وهذا يعني مناشدة الدول الخارجية للمساعدة في عمليات الإنقاذ. وكان الرئيس الامريكي، جو بايدن، في مقدمة مَن أبدى استعداد بلاده لمساعدة تركيا جنباً إلى جنب الدول «الحليفة» مع شمول المساعدة، الشعب السوري، كما قال.

كذلك، فعل معظم زعماء الدول الغربية، وحتى الرئيس الأوكراني، فلوديمير زيلينسكي، أبدى استعداده للمساعدة. من جهته، سارع رئيس دولة الاحتلال الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، إلى تعزية نظيره التركي، فيما أعلن وزير الخارجية، إيلي كوهين، أن إسرائيل تَعدّ برنامجاً للمساعدة، في تذكير بالمساعدات الكبيرة التي قدّمتها لتركيا بعد زلزال إزميت في عام ١٩٩٩. كما أعربت اليونان، على لسان رئيس وزرائها كيرياكوس ميتسوتاكيس، عن التحضير لإرسال معونات مماثلة. أيضاً، أعرب عدد كبير من زعماء العالم عن التضامن مع تركيا وإرسال فرق إنقاذ؛ ومن بين المعزّين الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الذي أرسل برقية تعزية إلى إردوغـان، معلناً استعداد بلاده لتقديم كلّ مساعدة ممكنة.

فهل يكون زلزال بزارجيك وتوافد المساعدات الدولية للإنقاذ فرصة لتحسين العلاقات الامريكية والغربية مع تركيا، خصوصاً في ظلّ الحملة التي يقودها هؤلاء ضدّ إردوغان، وهل يستفيد هذا الأخير ممّا يجري في الطريق إلى السباق الرئاسي الذي لم يتبقّ عليه أكثر من مئة يوم؟ وهل يكون الزلزال أيضاً فرصة لتغيير السلوك الامريكي والغربي تجاه سوريا التي خُنقت بـ«قانون قيصر»، أم إن ذلك السلوك العدائي سيستمرّ على ما كان عليه؟

*موقع الكاتب في صحيفة «الاخبار» اللبنانية

شفان إبراهيم:

الزلزال وغصّة الموت في الشمال السوري

شعر سكّان الشرق الأوسط بالهزّة الأرضية التي تلت الزلزال القوي الذي ضرب المنطقة فجر يوم الاثنين ٦ فبراير/ شباط ٢٠٢٣. وعاش سكان تركيا لحظة الخطر بدرجات أكبر وأقوى. أما قاطنو الشمال السوري، فإنهم من دفعوا ضريبة وصول الارتداد إليهم، فهي منطقة غير مهيأة لاستقبال أي درجة من الزلازل، فتركيا، بكل ما تملكه من إمكانات هائلة وبنية تحتية متماسكة ومتطورة، رفعت حالة الإنذار إلى المستوى الرابع، أي مستوى طلب المساعدات الدولية، فكيف يمكن وصف الشمال السوري، والذي لا يتجاوز وصفه سوى بالمناطق المنكوبة أصلاً، حتى قبل الزلزال؟

استقبل الشمال الشرقي لسورية ارتدادات الزلزال والهزّات بدرجاتها الدنيا، وإن سلمت من انهيار المباني، لكن المشاهدات في أثناء وصول تلك الارتدادات، إلى القامشلي وغيرها من المدن، تُذكّرنا بقول المتنبي «وَسِوى الرّومِ خَلفَ ظَهرِكَ رُومٌ / فَعَلَى أي جَانِبَيْكَ تَمِيلُ»، فالأهالي هربوا من منازلهم والمباني، خوفاً من سقطوها عليهم، إلى الساحات والشوارع، ومن قرص البرد والمطر والبرك المتشكّلة في الشوارع، عادوا إلى الوقوف تحت المباني. مع ذلك، لا يحتمل الخوف والقلق الذي اجتاح الشمال الشرقي أي أوجه للشبه مع الشمال الغربي لسورية، فلا يمكن كتابة

وصف أو رقم دقيق للخسائر البشرية للسوريين في غرب الفرات، لأن أي رقم يُكتب يجب أن يُلحق بسؤال: هل هذا الرقم قبل أم بعد كتابته؟ نتيجة الزيادة في أعداد المفقودين والقتلى والجرحى بشكل مستمر. كما أن صرخات العالقين تحت الأنقاض في عموم الشمال السوري تتعالى، وإن كانت فرق الإنقاذ تحاول ما في وسعها، لكن الأيادي لا تتمكّن بمفردها من إزالة الحُطام أمام ضعف وقلة الآليات، وضعف التجهيزات لرفع الكتل الإسمنتية والتراب والرمل والإسمنت عن صدور العراة تحت الحجارة.

رُبما من حقّ السوريين المكلومين القول وتبنّي الاعتقاد الخاطئ بأن الزلزال تحالف مع الحرب في استهداف مجتمعهم المنقسم ما بين العيش في المخيمات العشوائية والنازحة إلى مختلف المناطق في تركيا والشمال الغربي لسورية، وما بين من بقي في بيته المتصدّع والآيل للسقوط جرّاء القصف خلال عقد، ومن لم يُدمّر منزله بالقصف دمّره الزلزال. وهي إضافاتٌ جديدة لمأساة السوريين، بعد فعل البشر خلال ١٢ عاماً، غدرت الطبيعة بمن بقي حالما بيوم جديد.

مشاهد الدمار الحالي ليست جديدة على مخيلات السوريين وعقولهم، بل إنها عادت بالذاكرة إلى الأعوام الأخيرة من حياتهم، حيث التهجير والهجرة والموت والفناء. والجديد الوحيد في الموضوع أن أنقاضاً جديدة جاورت الأنقاض القديمة فحسب، ومشهد الزلزال مألوف، وكل تداعياته أيضاً مألوفة للأهالي، فالنتيجة والأضرار متشابهة مع مشهد آثار الصواريخ والحرب وتداعياتها على المدنيين، بل إن مأساة الزلزال فاقت مأساة الحرب، فإذا كانت الأعوام الـ١٢ دمرت سورية، فإن الـ٤٠ ثانية التي استغرقها الزلزال علّمت السوريين درساً جديداً في المأساة والمظلومية، وأن الطبيعة أكثر قساوة من البشر إن غضبت.

جاء الزلزال على مناطق واسعة من تركيا، وحصة سورية منه في محافظات اللاذقية وحلب وإدلب وحماه وأريافها، والغريب المميت أن المجتمع الدولي يهتم بتركيا ونكبتها، ويدير الظهر لكل تلك الأنقاض والجثث والموت في عموم سورية. والإعلام السوري الرسمي لم يقصّر أيضاً، فهو لم يأت على ذكر أن عفرين وحي شيخ مقصود وإدلب متضرّرة جداً، رُبما هي سورية التي تختصّ بفئات وشرائح معينة دون سواها، أو لا علاقة للإنسانية والحياد الإعلامي بمناطق لا تسيطر عليها الحكومة السورية، وتركيا وفرق الدفاع الوطني السوري المنتشرة في غرب الفرات لم تتعامل مع عفرين ونكبة جندريس بالسوية ذاتها.

> **السوريون محاصرون في كل مكان، ومطلوبون للتجنيد، للحرب، للموت**

كان هذا واضحاً عبر صيحات النشطاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والأهالي والنازحين السوريين إلى عفرين، بضعف الإمكانات والحاجة لأعداد كبيرة من الآليات الثقيلة وفرق الإنقاذ، والنداءات لمساعدة أعزاز، عفرين، حارم، شرار، جنديرس، سرمدا، سلقين، شرار، مدينة إدلب، جسر الشغور، الرمادي، دركوش، فلا تزال الأنقاض على حالها.

لا يكفي وصف المشاهد ومقاطع الفيديو والصور الواردة والمنتشرة عبر «السوشيال ميديا» بـ«الصادمة»،

وغالبيتها لأحياءٍ ما زالوا تحت الأنقاض منذ وقوع الزلزال، أو لأحياء أزيلت بالكامل، وتدوينات النعي لم تعد لأسماء أو لأشخاص نعرفهم، بل لأسر وعوائل كاملة لم يعد لها أثر. وتتوالى النداءات بعدم عودة الأهالي إلى منازلهم، وأي عودة تلك وغالبية الأبنية تتداعى للسقوط. حالة الإهمال/ التفضيل بينهم، وكأنها تحمل رسالة تجبر السوريين على التكيف تحت الأنقاض وقساوة رؤية الأبناء يموتون أمام أعين آبائهم، أو على من بقوا على قيد الحياة تحت ركام المنازل أن يعيشوا عزلتهم الاجتماعية، وليس لهم من معيل أو أمل سوى الصبر على مُصابهم، وبقائهم في زنزانة ضيقة خلال هذه الفترة.

لا تنتهي المأساة بانتشال الأحياء أو الجثث من تحت الأنقاض، فالكارثة التي تعقب الزلزال هي أين سيبيتون؟ وكيف سيعيشون؟ ومتى سيُعيدون بناء منازلهم؟ وكيف سيثبتون أنسابهم وثبوتياتهم؟

عدا عن أن اللحظات التي تعقب الزلزال تفتك بالأرواح التي لم يصل إليها غدر الزلزال نفسه من حرائق وانهيار مبانٍ بقيت صامدة.

هل يمكن للسورين أو غيرهم الهرب من الزلزال؟ أكثر سؤال تتداوله الألسن، لكن المؤسف أن الجواب الأصحّ أنهم لا يستطيعون فعل ذلك، فرغم كل التقدّم والتكنولوجيا التي وصلت إليها البشرية لا يزال الإنسان عاجزاً أمام جبروت الطبيعة، ولا يمكن معرفة ما إذا كان الزلزال سيحدُث مجدّداً أم لا.

فضح الزلزال المسؤولين والتّجار ومتعهدي البناء، خصوصاً في الأحياء العشوائية، والتلاعب بنسب مواد البناء، حيث شهدت مبان تشقّقات كبيرة أو هبوطاً جزئياً أو كلياً، في مناطق بعيدة عن الزلزال، نتيجة قلة المواد المستخدمة من الإسمنت والحديد وغيرها في البناء.

السوريون محاصرون في كلّ مكان، ومطلوبون لكلّ شيء، للتجنيد، للحرب، للموت، والأكثر فجاعة أنّهم لا يموتون ميتة طبيعية، ما عمّق جراحهم المثخنة بأوجاع الحرب، فاقدين أي أملٍ ممزوجٍ بنصر قريب أو خلاص وشيك. إنهم فريسة لكل شيء، للحرب وتجريب أنواع الأسلحة عليهم، لـ»مناقصة» إعادة الإعمار، لتوافق الروس والامريكيين على تقاسم النفوذ في بلادهم، واتفاق الدول مع روسيا على تمديد تفويض إدخال المساعدات الإنسانية وغيرها الكثير، لذا لا خجل ولا استحياء بالقول إن السوريين يعيشون هول الزلزال، ويفكّرون بمصيبة ما بعده، فمع الانهيار الاقتصادي، والبنية التحتية المدمّرة، والخدمات المفقودة، زار الزلزال منازلهم ليقضي على خيط الأمل الأخير الذي أقنعوا أنفسهم بالتعلّق به، وأمام صيحات الأمهات على أبنائهن، وبحث الآباء عن أبنائهم تصرُخ الإنسانية أين المفرّ للسوريين؟

> **الكارثة التي تعقب الزلزال هي أين سيبيتون وكيف سيعيشون؟**

*العربي الجديد

زلزال تركيا وسوريا سيغير قواعد السياسة بالشرق الأوسط

*جيروزاليم بوست

اعتبر تحليل نشرته صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية، أن الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا وسوريا ستكون له تداعيات سياسية كبيرة على منطقة الشرق الأوسط، وقد يشكل قاسما مهما في إدارة العلاقات المستقبلية بين دول المنطقة، بل إنه قد يلعب دورا رئيسيا في حل مشكلات إقليمية كانت مستعصية.

العلاقات الإسرائيلية التركية

وأوضح التحليل، الذي كتبه «سيث فرانتزمان»، أن أحد المحاور المهمة لتداعيات الزلزال سيكون التأثير على مستقبل العلاقات الإسرائيلية التركية، حيث بادرت حكومة «بنيامين نتنياهو» إلى تكوين استجابة فعالة للكارثة بشكل موحد بين وزارتي الخارجية والدفاع لمساعدة «جارة وحليفة» مثل تركيا.

وتمتلك إسرائيل عقودًا من الخبرة في تقديم المساعدة في أعقاب الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الزلازل، فضلاً عن توفير فرق البحث والإنقاذ والمساعدات الإنسانية.

ويرى الكاتب أن التحرك الإسرائيلي في كارثة

> التحرك الإسرائيلي في كارثة زلزال تركيا سيتوج جهود التقارب

زلزال تركيا سيتوج جهود التقارب السياسي بين تل أبيب وأنقرة والتي جرت العام الماضي، وسيكون مهما لإظهار تضامن إسرائيل أمام الشعب التركي، من خلال مساعدة النازحين وبث صورة إيجابية للعلاقات في المنطقة، فضلاً عن التعايش من النوع الذي تصوره «اتفاقيات أبراهام»، على حد قوله.

مستقبل الانقسامات في سوريا

هذا هو الملف الثاني الذي ساقه التحليل، معتبرا أن الزلزال الذي ضرب سوريا وحد المنقسمين الذين يعيشون فوق أراضيها، على الأقل في المعاناة، حيث تظهر مقاطع الفيديو الواردة من هناك مناطق بأكملها مدمرة، ومناطق تفتقر بالفعل إلى البنية التحتية والمستشفيات، وكذلك إمكانية الوصول إلى الإغاثة الإنسانية، وهذه المعاناة تحدث بنفس القدر في مناطق سيطرة المعارضة السورية، المدعومة من تركيا، مثل إدلب وعفرين، ومناطق النظام مثل حلب.

«الخوذ البيضاء»، وهيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية، ووكالة التعاون والتنسيق التركية، ومؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية غير الحكومية (IHH) والجماعات الإنسانية، جميعها جهات إغاثية فاعلة في مناطق زلزال سوريا الخاضعة لسيطرة المعارضة، فهل تستطيع تلك الجهات تنسيق الجهود والتدخل بفاعلية؟.. يتساءل التحليل.

ويضيف: «هل سيتمكن النظام السوري وداعموه الـروس من تقديم المساعدة في حلب؟.. من المعروف أن النظام السوري معزول ويخضع حاليا للعقوبات».

ويـردف: «إيـران، التي تدعم النظام السوري، تتعامل بالفعل مع المشكلة التي سببها الزلزال في شمال غربها، فكيف يمكن لها المساعدة، وهي التي تخضع أيضا للعقوبات؟».

ويستمر التحليل في التساؤل: «بالنظر إلى المشهد المنقسم والقتال وحقيقة أن العديد من الدول قد أمضت وقتًا أطول في قصف سوريا أكثر من المساعدة في إعادة بنائها، فهل سيحصل السوريون بالفعل على أي شيء؟ هل من الممكن أن تندلع مجاعة أو أسوأ بسبب هذه الكارثة؟».

ويمضي بالقول: «هل من الممكن أن يتم تخفيف العقوبات على سوريا للسماح بمرور المزيد من المساعدات؟، هل يمكن أن تكون الزلزال نقطة تحول لسوريا وقدرتها على إصلاح العلاقات مع تركيا وتطبيع العلاقات؟، هل يمكن أن يعطي هذا حكام تركيا العذر للقاء نظام بشار الأسد وجهاً لوجه؟، وهل يمكن أن يغير هذا خطوط الصراع التي قسمت البلاد؟».

> الزلزال في سوريا قد يكون فرصة لامريكا وروسيا وتركيا وإيران لتنحية التنافسات جانبا

وبشكل عام يرى التحليل أن الزلزال في سوريا قد يكون فرصة للولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران، بصفتها الدول الفاعلة في الملف السوري الآن، لتنحية التنافسات جانبا والمضي نحو مساعدة المدنيين بجهود موحدة تتجاوز التوترات الجيوسياسية.

ويلفت الكاتب إلى أن القادة الكورد في المنطقة أعربوا عن تعاطفهم مع ضحايا الزلزال في سوريا وتركيا، وهو تعاطف ربما يلعب دورا في تقليل الصراعات التي قسمت المنطقة مؤقتًا، وقد يدفع الكورد والأتراك وغيرهم إلى العمل في تضامن.

الانتخابات التركية في دائرة الضوء

يتساءل التحليل هنا عن تأثير زلزال تركيا على المشهد الانتخابي المقرر أن تستضيفه البلاد في مايو/أيار المقبل، ويتساءل: «من المرجح أن يستغرق التعامل مع الخسائر الهائلة للزلازل شهورًا، فهل سيتم تأجيل الانتخابات؟ أم أن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا سيستغل التداعيات في محاولة لتهميش المعارضين؟، وهل سيسعى للتلاعب بآثار الزلزال من أجل الحصول على دعم أو دعم مباشر لرؤساء البلديات المنتسبين إلى الحزب؟».

من ناحية أخرى، وإذا كانت الجماهير تنظر إلى الحكومة على أنها أساءت التعامل مع الاستجابة للزلزال، وهو ملف بدأ يأخذ طريقه للمناقشات في الإعلام الآن، فهل سيضر هذا بالحزب الحاكم في صناديق الاقتراع؟، بحسب تساؤل الكاتب.

التأهب الإقليمي

ويختم التحليل بالقول إن زلزال تركيا وسوريا يجب أن يضرب جرس إنذار في إسرائيل وبقية دول المنطقة، بعد أن ثبت أن تهديد الزلازل بها سيكون متصاعدا خلال الفترة المقبلة.

ويقترح التحليل أنه «يمكن لإسرائيل وشركائها في اتفاقيات أبراهام، عبر منتدى النقب، تخصيص وقت لمناقشة كيفية الاستعداد بشكل أفضل للعمل المشترك بشأن الكوارث الطبيعية المستقبلية».

ويردف: «يمكن للدول التي ليس لديها علاقات مع إسرائيل أن تفكر أيضًا في تنحية وجهات نظرها السلبية جانبًا لبعض الوقت والنظر في كيفية عمل المساعدة الإنسانية المشتركة لتحسين الظروف في المنطقة».

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

بايدن يوجه تحذيرات ورسائل للداخل والخارج

مقتطفات من خطاب حالة الاتحاد في ٢٠٢٣/٢/٧

*البيت الابيض/ الترجمة :المرصد

السيد رئيس مجلس النواب. سيدتي نائب الرئيس. سيدتنا الأولى والثانية الرجل المحترم.

أعضاء الكونغرس ومجلس الوزراء. قادة جيشنا.

السيد رئيس القضاة ، والقضاة المعاونين ، والقضاة المتقاعدين في المحكمة العليا.

وأنتم رفاقي الأمريكيين.

أبدأ الليلة بتهنئة أعضاء الكونجرس الـ ١١٨ ورئيس مجلس النواب الجديد كيفن مكارثي.

السيد رئيس مجلس النواب ، إنني أتطلع إلى العمل معا.

كما أود أن أهنئ الزعيم الجديد للديمقراطيين في مجلس النواب وأول زعيم أقلية في البيت الأسود في التاريخ ، حكيم جيفريز.

تهانينا لزعيم مجلس الشيوخ الأطول خدمة في التاريخ ، ميتش ماكونيل.

وتهنئة لتشاك شومر لولاية أخرى كزعيم للأغلبية في مجلس الشيوخ ، هذه المرة بأغلبية أكبر.

وأريد أن أقدم تقديراً خاصاً لشخص أعتقد أنه سيعتبر أعظم متحدثة في تاريخ هذا البلد ، نانسي بيلوسي.

قصة أمريكا هي قصة تقدم ومرونة. من المضي قدما دائما. من عدم الاستسلام ابدا.

قصة فريدة من نوعها بين جميع الأمم.

نحن الدولة الوحيدة التي خرجت من كل أزمة أقوى مما كانت عليه عندما دخلناها.

هذا ما نفعله مرة أخرى.

قبل عامين ، كان اقتصادنا يترنح.

بينما أقف هنا الليلة ، فقد أنشأنا رقمًا قياسيًا يبلغ ١٢ مليون وظيفة جديدة ، ووظائف جديدة في غضون عامين أكثر مما خلقه أي رئيس في أربع سنوات.

قبل عامين ، أغلق COVID أعمالنا ، وأغلق مدارسنا ، وسرق منا الكثير.

اليوم ، لم يعد COVID يتحكم في حياتنا.

وقبل عامين ، واجهت ديمقراطيتنا أكبر تهديد لها منذ الحرب الأهلية.

اليوم ، على الرغم من الكبوات ، فإن ديمقراطيتنا لا تزال غير منقسمة وغير منقطعة.

أثبتنا خطأ المتشككين والمعارضين

بينما نجتمع هنا الليلة ، نكتب الفصل التالي من القصة الأمريكية العظيمة ، قصة التقدم والمرونة. عندما يطلب مني قادة العالم تعريف أمريكا ، فأنا أعرّف بلدنا بكلمة واحدة: الاحتمالات.

كما تعلم ، كثيرًا ما يُقال لنا إن الديمقراطيين والجمهوريين لا يمكنهم العمل معًا.

لكن خلال هذين العامين الماضيين ، أثبتنا خطأ المتشككين والمعارضين.

نعم ، اختلفنا كثيرًا. ونعم ، كانت هناك أوقات كان على الديمقراطيين فيها أن يفعلوا ذلك بمفردهم.

لكن مرارا وتكرارا ، اجتمع الديمقراطيون والجمهوريون معا.

اجتمعوا معًا للدفاع عن أوروبا أقوى وأكثر أمانًا.

اجتمعنا معًا لتمرير قانون البنية التحتية الذي لا يحدث مرة واحدة في الجيل ، وبناء الجسور لربط أمتنا وشعبنا.

اجتمعوا معًا لتمرير أحد أهم القوانين على الإطلاق ، لمساعدة قدامى المحاربين الذين تعرضوا لحفر الحروق السامة.

في الواقع ، لقد وقعت أكثر من ٣٠٠ قانون من الحزبين منذ أن أصبحت رئيسًا. من إعادة إقرار قانون العنف ضد المرأة ، إلى قانون إصلاح العد الانتخابي ، إلى قانون احترام الزواج الذي يحمي الحق في الزواج من الشخص الذي تحبه.

لا يوجد سبب يمنعنا من العمل معًا

بالنسبة لأصدقائي الجمهوريين ، إذا تمكنا من العمل معًا في الكونغرس الأخير ، فلا يوجد سبب يمنعنا من العمل معًا في هذا الكونجرس الجديد.

أرسل لنا الناس رسالة واضحة. فالقتال من أجل القتال ، والسلطة من أجل السلطة ، والصراع من أجل الصراع ، لا يقودنا إلى أي مكان.

وكانت هذه دائمًا رؤيتي لبلدنا.

لاستعادة روح الأمة.

لإعادة بناء العمود الفقري لأمريكا ، الطبقة الوسطى.

لتوحيد البلاد.

لقد تم إرسالنا هنا لإنهاء المهمة.

لعقود من الزمان ، كانت الطبقة الوسطى مجوفة.

تم نقل العديد من وظائف التصنيع ذات الأجر الجيد إلى الخارج. المصانع في المنزل مغلقة.

أصبحت المدن والبلدات التي كانت مزدهرة ذات يوم ظلال لما كانت عليه من قبل.

وعلى طول الطريق ، ضاع شيء آخر.

فخر. هذا الشعور بقيمة الذات.

ترشحت لتغيير الأشياء بشكل جذري

ترشحت لمنصب الرئيس لتغيير الأشياء بشكل جذري ، للتأكد من أن الاقتصاد يعمل للجميع حتى نشعر جميعًا بالفخر بما نقوم به.

لبناء اقتصاد من الأسفل إلى الأعلى ومن المنتصف إلى الخارج وليس من الأعلى إلى الأسفل. لأنه عندما تعمل الطبقة الوسطى بشكل جيد ، يكون للفقراء سلم صعود والأثرياء لا يزالون يعملون بشكل جيد للغاية. كلنا نعمل بشكل جيد.

كما اعتاد والدي أن يقول ، الوظيفة تعني أكثر بكثير من راتب. يتعلق الأمر بكرامتك. يتعلق الأمر بالاحترام. يتعلق الأمر بالقدرة على النظر في عين طفلك والقول ، «عزيزي ، سيكون الأمر على ما يرام» ، ويعني ذلك.

نواجه تحديات خطيرة في جميع أنحاء العالم

قوتنا ليست مجرد مثال على قوتنا ، ولكن قوة مثالنا. لنتذكر أن العالم يشاهد.

لقد تحدثت من هذه القاعة قبل عام واحد ، بعد أيام فقط من شن فلاديمير بوتين العنان لحربه الوحشية ضد أوكرانيا.

هجوم قاتل يستحضر صور الموت والدمار الذي عانت منه أوروبا في الحرب العالمية الثانية.

كان غزو بوتين بمثابة اختبار على مر العصور. اختبار لأمريكا. اختبار للعالم.

هل نقف مع أبسط المبادئ؟

هل ندافع عن السيادة؟

هل ندافع عن حق الناس في أن يعيشوا متحررين من الاستبداد؟

هل ندافع عن الديمقراطية؟

لأن مثل هذا الدفاع يهمنا لأنه يحافظ على السلام ويمنع موسمًا مفتوحًا للمعتدين المحتملين لتهديد أمننا وازدهارنا. بعد عام واحد ، عرفنا الجواب.

نعم ، سنفعل.

ونعم ، فعلنا.

معًا ، فعلنا ما تفعله أمريكا دائمًا في أفضل حالاتنا.

وحدنا حلف الناتو وأقمنا تحالفًا عالميًا.

وقفنا ضد عدوان بوتين.

وقفنا مع الشعب الأوكراني.

الليلة ، انضم إلينا مرة أخرى سفير أوكرانيا لدى الولايات المتحدة. إنها لا تمثل أمتها فحسب ، بل تمثل شجاعة شعبها.

السفير ، أمريكا متحدة في دعمنا لبلدك. سوف نقف معكم طالما استغرق الأمر.

إن أمتنا تعمل من أجل المزيد من الحرية ، والمزيد من الكرامة ، والمزيد من السلام ،

ليس فقط في أوروبا ، ولكن في كل مكان.

المنافسة وليس الصراع مع الصين

قبل أن أتولى منصبي ، كانت القصة تدور حول كيفية زيادة جمهورية الصين الشعبية من قوتها وهبوط أمريكا في العالم.

ليس بعد الآن.

لقد أوضحت مع الرئيس شي أننا نسعى إلى المنافسة وليس الصراع.

لن أقدم أي اعتذار لأننا نستثمر لجعل أمريكا قوية. الاستثمار في الابتكار الأمريكي ، في الصناعات التي ستحدد المستقبل ، وحكومة الصين عازمة على الهيمنة.

الاستثمار في تحالفاتنا والعمل مع حلفائنا لحماية تقنياتنا المتقدمة حتى لا يتم استخدامها ضدنا.

تحديث جيشنا للحفاظ على الاستقرار وردع العدوان.

اليوم ، نحن في أقوى مركز منذ عقود للتنافس مع الصين أو أي شخص آخر في العالم.

أنا ملتزم بالعمل مع الصين حيث يمكنها تعزيز المصالح الأمريكية وإفادة العالم.

لكن لا نخطئ: كما أوضحنا الأسبوع الماضي ، إذا هددت الصين سيادتنا ، فسنعمل على حماية بلدنا. وفعلنا.

ولنكن واضحين: الفوز بالمنافسة مع الصين يجب أن يوحدنا جميعًا.

نحن نواجه تحديات خطيرة في جميع أنحاء العالم.

لكن في العامين الماضيين ، أصبحت الديمقراطيات أقوى وليس أضعف.

أصبحت الأنظمة الاستبدادية أضعف وليس أقوى.

إن أمريكا تحشد العالم مرة أخرى لمواجهة تلك التحديات ، من المناخ والصحة العالمية ، إلى انعدام الأمن الغذائي ، إلى الإرهاب والعدوان الإقليمي.

يتقدم الحلفاء وينفقون المزيد ويفعلون المزيد.

وتتشكل الجسور بين الشركاء في المحيط الهادئ وأولئك في المحيط الأطلسي. وأولئك الذين يراهنون ضد أمريكا يتعلمون مدى خطأهم.

إنه ليس رهانًا جيدًا على الإطلاق للمراهنة ضد أمريكا.

الشراكة بين الحزبين

عندما توليت المنصب ، افترض معظم الجميع أن الشراكة بين الحزبين مستحيلة. لكنني لم أصدق ذلك.

لهذا السبب قدمت قبل عام برنامج الوحدة للأمة.

لقد أحرزنا تقدمًا حقيقيًا.

أصدرنا معًا قانونًا يسهل على الأطباء وصف العلاجات الفعالة لإدمان المواد الأفيونية.

تم تمرير قانون سلامة السلاح مما يجعل استثمارات تاريخية في مجال الصحة العقلية.

تم إطلاق ARPA-H لتحقيق اختراقات في مكافحة السرطان

ومرض الزهايمر والسكري وغير ذلك الكثير.

أصدرنا قانون Heath Robinson PACT ، الذي سمي على اسم المحارب القديم في حرب العراق الذي شاركته هنا العام الماضي قصته عن التعرض لحفر الحروق السامة.

ولكن هناك أكثر من ذلك بكثير للقيام به. ويمكننا أن نفعل ذلك معًا.

الديمقراطية أهم شيء على الإطلاق

مع الديمقراطية ، كل شيء ممكن. بدونها ، لا شيء.

على مدى السنوات القليلة الماضية ، تعرضت ديمقراطيتنا للتهديد والهجوم والتعرض للخطر.

ضع الاختبار هنا ، في هذه القاعة بالذات ، في السادس من يناير.

وبعد ذلك ، قبل بضعة أشهر فقط ، أطلق مهاجم عنفًا سياسيًا في منزل رئيس مجلس النواب هذا ، بعد أن انفجرت به الكذبة الكبيرة. مستخدمين نفس اللغة التي رددها المتمردون الذين ساروا في هذه القاعات يوم ٦ يناير.

يجب علينا جميعا أن نتحدث. لا يوجد مكان للعنف السياسي في أمريكا. في أمريكا ، يجب أن نحمي حق التصويت ، لا أن نقمع ذلك الحق الأساسي. نحن نحترم نتائج انتخاباتنا ، ولا نقلب إرادة الشعب. يجب علينا التمسك بسيادة القانون واستعادة الثقة في مؤسساتنا الديمقراطية.

ويجب أن لا نمنع الكراهية والتطرف بأي شكل من الأشكال ملاذاً آمناً.

يجب ألا تكون الديمقراطية قضية حزبية. يجب أن تكون قضية أمريكية.

يجب أن نرى بعضنا البعض ليس كأعداء ، ولكن كرفاق امريكيين. نحن شعب طيب ، الأمة الوحيدة في العالم التي بنيت على فكرة.

أن كل واحد منا خلق متساوين على صورة الله. أمة تقف كمنارة للعالم. أمة في عصر جديد من الاحتمالات.

لذلك جئت إلى هنا لأفي بواجبي الدستوري في تقديم تقرير عن حالة الاتحاد. وها هو تقريري.

لأن روح هذه الأمة قوية ، لأن العمود الفقري لهذه الأمة قوي ، ولأن شعب هذه الأمة قوي ، فإن دولة الاتحاد قوية.

وأنا أقف هنا الليلة ، لم أكن متفائلاً أكثر من أي وقت مضى بشأن مستقبل أمريكا. علينا فقط أن نتذكر من نحن.

نحن الولايات المتحدة الأمريكية ولا يوجد شيء

يتجاوز قدرتنا إذا فعلنا ذلك معًا.

بارك الله لكم جميعا. حفظ الله جنودنا.

رد الجمهوريين على خطاب بايدن

ورد الحزب الجمهوري على خطاب بايدن موجها انتقادات شديدة لسياساته ولأبرز المضامين والنقاط التي تطرق لها في خطابه، من خلال خطابي حاكمة ولاية أركنساس، سارة هوكابي ساندرز، والنائب عن ولاية آريزونا، خوان سيسكوماني.

وفيما ركز بايدن، في خطابه على دعوة أعضاء الكونغرس الجمهوريين والديمقراطيين إلى العمل معا وأبرز أوجه التعاون بينهما خلال العامين الماضيين، سعت حاكمة أركنساس سارة ساندرز، في كلمتها إلى الإشارة إلى ما اعتبرتها الاختلافات العميقة، والتي تتجاوز السياسة بين الحزبين.

وقدمت ساندرز، التي انتُخبت في نوفمبر، كأول حاكمة لأركنساس، رد الجمهوريين على خطاب بايدن، مشيرة إلى أن الخط الفاصل في امريكا لم يعد بين اليمين واليسار، بل أصبح يتعلق بـ»الاختيار بين الطبيعي أو الجنوني»، بحد تعبيرها.

وزعمت ساندرز أن بايدن ورفاقه الديمقراطيين «خذلوا» الشعب الامريكي، معلنة أن «وقت التغيير» قد حان.

وخالفت النائبة الجمهورية «خطاب الوحدة» الذي تبناه بايدن، موجهة له انتقادات لاذعة، واعتبرت أنه «غير مناسب لشغل منصب قائد أعلى للقوات المسلحة»، وأضافت: «ضعفه يعرض أمتنا والعالم للخطر».

وسلطت ساندرز الضوء كذلك على اختلاف الأجيال مع بايدن، قائلة: «في سن الأربعين، أنا أصغر حاكم في البلاد، وفي الثمانين من العمر، هو أكبر رئيس في تاريخ الولايات المتحدة.»

كما أكدت في حديثها أن «الوقت قد حان لجيل جديد من القيادة الجمهورية».

وادعت ساندرز بأن حرية الامريكيين «تتعرض للهجوم» وأعلنت مرة أخرى أن الوقت قد حان للتغيير نحو «جيل جديد من القادة الجمهوريين، ليس ليكونوا راعين للوضع الراهن، ولكن ليكونوا صناع تغيير للشعب الامريكي».

وفي الجانب المتعلق بالعلاقات مع الصين، اعتبرت ساندرز أن «رفض الرئيس الوقوف في وجه الصين، ألد

أعدائنا، أمر خطير وغير مقبول»، زاعمة أن «بايدن غير راغب في الدفاع عن حدودنا والدفاع عن سمائنا والدفاع عن شعبنا «

ومقابل نبرة التفاؤل التي حملها خطاب بايدن، قال النائب الجمهوري خوان سيسكوماني، في رده: «نحن في مرحلة حرجة في تاريخ أمتنا»، مضيفا: الآن، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى النضال من أجل القيم التي جعلت من الممكن للكثيرين أن يعيشوا الحلم الامريكي».

وتابع سيسكوماني الذي يعد أول جمهوري لاتيني ينتخب لعضوية الكونغرس من ولاية أريزونا، أن الرئيس بايدن وإدارته «يواصلان الدفع بالسياسات التي تضر بأسرنا».

وأضاف: «نحن بحاجة إلى حكومة تكون مسؤولة أمام مواطنيها. وليس القادة ذوي الأعذار الذين ينصب تركيزهم على انتقاد الطرف الآخر أكثر من إيجاد الحلول الحقيقية. يمكننا أن نفعل ما هو أفضل.. يجب أن نفعل ما هو أفضل».

الديمقراطيون: «لنواجه التطرف الجمهوري»

بالمقابل، ردت النائبة عن حزب «العائلات العاملة الليبرالية»، ديليا راميريز، على خطابات الجمهوريين، داعية الرئيس جو بايدن وحزبه الديمقراطي إلى مواجهة ما أسمته «التطرف الجمهوري ودعت المزيد من أبناء الطبقة العاملة للانضمام إلى جهودهم».

وأشادت راميريز، بالإجراءات التي اتخذتها إدارة بايدن لمساعدة العائلات في مواجهة جائحة كورونا، مسلطة الضوء على ما عدّتها «العقبات الجمهورية التي جعلت الأمر أكثر صعوبة».

وثمنت عضو الكونغرس، سياسات بايدن، خاصة إقراره مشروع قانون البنية التحتية وقانون خفض التضخم، لكنها قالت إنه على الرغم من هذه الإجراءات، «ما زال من الصعب على الكثير من العائلات في هذا البلد تغطية نفقاتهم».

وقالت: «ما أريد أن أقوله للرئيس بايدن وجميع زملائي الديمقراطيين في الكونغرس هو أن لدينا وظيفتين، أولها الوقوف في وجه تطرف جمهوريي MAGA»، في إشارة إلى إلى حركة «اجعل امريكا عظيمة مرة أخرى» التي يقودها الرئيس السابق دونالد ترامب.

وثانيهما تضيف راميريز: «علينا أن نظهر للعاملين ما الذي سيقدمه الديمقراطيون للعائلات العاملة إذا ما وضعونا في السلطة».

وأوردت أن تحقيق هذين المسعيين، يعني الاستمرار في دعم الاستثمار في العائلات، مثل إحياء الائتمان الضريبي للأطفال، وتوسيع برنامج Medicaid، وهي إجراءات تطرق لها بايدن في خطابه.

كما دعت النائبة، بايدن إلى استخدام سلطته التنفيذية لخفض أسعار الأدوية وحماية المستأجرين ومحاسبة أصحاب العقارات من الشركات على التلاعب في الأسعار والتمييز في مجال الإسكان.

وقالت: «إذا كان الجمهوريون في الأغلبية مهتمين بأسر الطبقة العاملة كما يزعمون، فسوف يقفون معنا، وإذا لم يفعلوا ذلك، فسيرى الامريكيون من يقف إلى جانبهم، وسيدفع الجمهوريون الثمن في صناديق الاقتراع».

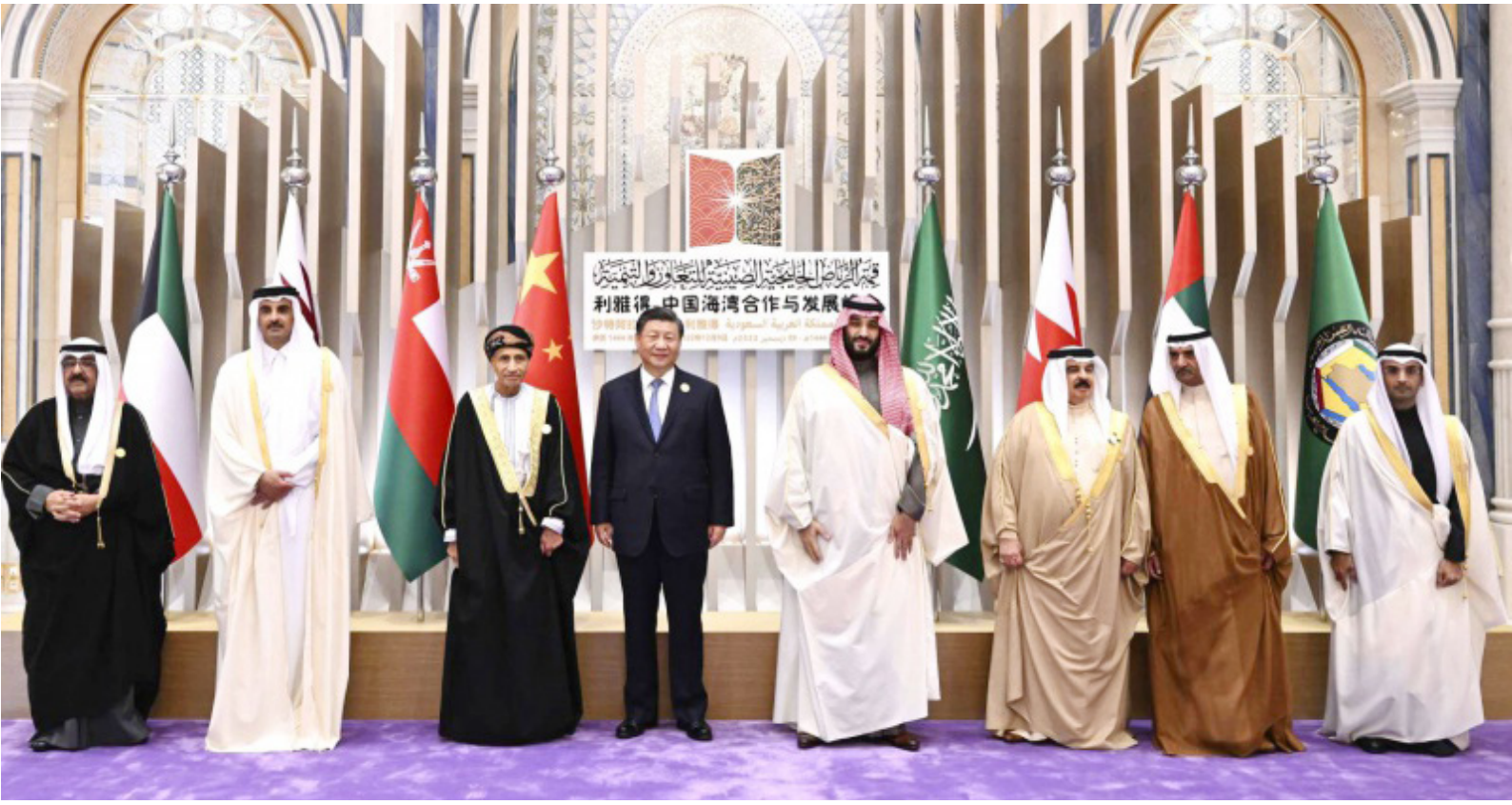

إستراتيجية امريكية جديدة لمواجهة الصين في الشرق الأوسط

واشنطن – يواصل المسؤولون الامريكيون حديثهم عن زعماء الشرق الأوسط، مشيرين إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع شركات التكنولوجيا الصينية تخاطر بتقويض علاقاتهم الأمنية مع الولايات المتحدة، لكن في الشرق الأوسط يتم تجاهُلهم.

ويرى مراقبون أن التحدي الأساسي للولايات المتحدة هو أن دول الشرق الأوسط لا تريد الاختيار بين الولايات المتحدة أو الصين، إذ أنها تعتقد أن التشعب ممكن وهو: الانخراط مع الصين في الأمور التجارية وفي نفس الوقت مع الولايات المتحدة بشأن تحديات الأمن القومي التقليدية.

وقال المستشار الدبلوماسي الإماراتي أنور قرقاش مؤخرًا إن "العلاقات الاقتصادية يمكن أن توجد بشكل منفصل عن الاهتمامات الأمنية والسياسية".

وبالنسبة إلى واشنطن، فإن الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي ولا يمكن أن يكون هناك تمييز بين الاقتصادي والأمني.

وفي حوار المنامة في البحرين في نوفمبر الماضي، حذر وكيل وزارة الدفاع الامريكية للسياسة كولين كال من أن الصين "تتبع علاقات تستند فقط إلى فترة مصالحها الضيقة في معاملاتها التجارية والجيوسياسية".

ولا تعتبر الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط بكين قوة حميدة تقدم تعاونًا مربحًا للجميع ومزايا اقتصادية بدون قيود، لكنها لا ترى الصين كتهديد أو على الأقل ليس بالطريقة نفسها التي تنظر بها واشنطن.

ولن تتوقف الولايات المتحدة عن الضغط على هذه

الدول بشأن علاقاتها مع الصين، إذ قد يؤدي الاستسلام أيضًا إلى المخاطرة بالتلميح إلى أن مخاوف الولايات المتحدة قد تضاءلت. لكن مجرد الاستمرار في الضغط على دول الشرق الأوسط لن يكون كافياً لتغيير وجهات نظر هذه البلدان أو سلوكها أو علاقاتها مع الصين.

إن البنية الثنائية التي تعتبر فيها الولايات المتحدة الشريك الأمني للدول العربية والصين هي الشريك الاقتصادي تتجاهل الأدوار الجوهرية التي يلعبها حلفاء الولايات المتحدة كشركاء تجاريين واستثماريين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وعلى سبيل المثال، تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للإمارات العربية المتحدة، لكن الهند تأتي في المرتبة الثانية وبعدها اليابان في المرتبة الثالثة، تليها الولايات المتحدة. والأهم من ذلك أن الهند واليابان لديهما أيضًا مشاكل مع الصين.

وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، تعد الصين أكبر وجهة تصدير لها. لكن الولايات المتحدة والإمارات وألمانيا والهند تأتي في المراكز الخمسة الأولى.

وقد يكون النهج الأكثر ذكاءً بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو إنهاء رواية المنافسة الإستراتيجية الثنائية والاستفادة بدلاً من ذلك من شبكات الحلفاء والشركاء لتطوير المزيد من التحالفات متعددة الأطراف، مثل الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة ومجموعة الولايات المتحدة (I2U2). وهذا من شأنه تلبية المتطلبات الاقتصادية والتنموية التي تجعل الصين شريكًا غير جذاب لدول الشرق الأوسط.

وعانت أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والهند جميعًا من النهاية الحادة لفن الحكم الاقتصادي الصيني ومجموعة كبيرة من المشكلات المرتبطة باحتضان التكنولوجيا الصينية.

ويمكن أن تساعد كانبيرا في تقليص الرصاص الصيني في المعادن الهامة. ويجب أن يكون هناك اتفاق رسمي مع سيول وتايبيه كبدائل عالمية غير امريكية لأشباه الموصلات، نظرًا لريادة Samsung وSK Hynix وTSMC في هذا المجال.

وتقود طوكيو بالفعل الجيل السادس ويمكن إدخالها في الاتفاقيات السعودية – الامريكية للتعاون المشترك حول هذا الموضوع. ويمكن للهند أيضا أن تكون أكثر من بديل للإنتاج والاستهلاك، بالنظر إلى سكانها المنافسين لسكان الصين.

ويعتبر محللون أن الضربة القاضية للولايات المتحدة هي أنها تطالب بمطالب صارمة بعدم العمل مع الصين دون تقديم بدائل معقولة.

> **واشنطن تراهن على تزويد شركاء الشرق الأوسط ببدائل تجارية واستثمارية كافية**

ويشير هؤلاء إلى أن الأسواق البديلة القابلة للحياة هي المفتاح ويمكن لحلفاء الولايات المتحدة توفيرها.

وهذه الهياكل الجديدة لا تعني أن الولايات المتحدة تتخلى عن جهودها في هذه القطاعات؛ لكن التعاون مع الحلفاء هو الطريقة الوحيدة لتزويد شركاء الشرق الأوسط بالبدائل التجارية والاستثمارية الكافية للصين في هذه القطاعات، مع حماية مخاوف الأمن القومي للولايات المتحدة.

ويشير مراقبون إلى أن رسالة واشنطن لا تلقى صدى لدى حلفاء الشرق الأوسط في الوقت الحالي وحان الوقت لإقامة شراكة أفضل مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

*صحيفة «العرب» اللندنية

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي